



الرئيس تبون يرسم ملامح جزائر 2026.. اقتصاد يصنع القوة وجيش يصونها

في زيارته الأخيرة إلى مقر وزارة الدفاع الوطني، رسم رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، ملامح مرحلة جديدة تدخلها الجزائر في أفق سنة 2026، عنوانها "العصرنة الشاملة" للدولة والجيش معا... 2

سعر الصرف الرسمي للعملة الرئيسية مقابل الدينار الجزائري: | ISSN 2992-0590 | الثمن : 20 دج |
USD 61.80 | GBP 173.2031 | EUR 150.8060 | USD 130.2747

العدد 5608 - الأحد 12 أكتوبر 2025 م الموافق لـ 20 ربيع الثاني 1447 هـ

كيف انتهى صيف الجزائريين في 2025؟.. البحر لا يرحم المتهوّرين

طوت الشواطئ الجزائرية صفحة صيف 2025 الحافل بالحركة والنشاط السياحي، بعد أن احتضنت ملايين المصطافين الباحثين عن الراحة والاستجمام من مختلف ولايات الوطن. وفي مقابل مشاهد الفرح والمتعة على الرمال وأمواج البحر، خاض أعوان الحماية المدنية صيفا استثنائيا، تميز بكثافة التدخلات وعمليات الإنقاذ البطولية، التي عكست حجم المسؤولية والتفاني في أداء الواجب، وسط ظروف مناخية صعبة وسلوكيات متهورة من بعض مرتادي الشواطئ...

إيمان عبروس 3



المغرب.. جيل الهامش يخلخل هيبة المركز

في لحظة وعي تاريخية، عجزت أجهزة الاستشعار المخزنية عن رصدّها، تمرد الشارع المغربي على الخوف، وركل الشعارات الزائفة التي انطفأ بريقها، وأسكت خطابات الوهم التي تحاول تجميل واقع يزداد قتامة، ليقف في وجه سلطة مفلسة أخلاقيا وسياسيا وقانونيا، تتحرك خارج زمن شعبها...

سلمى عماري 4

الصحراء الغربية.. نصف قرن من الوحدة

بين ذاكرة الوحدة الوطنية وجمود العملية الأممية، يقف الشعب الصحراوي اليوم شاهدا على نصف قرن من النضال ضد استعمار مغربي يغيّر وجهه ولا يغيّر حقيقته. فبينما يواصل المخزن وحلفاؤه تسويق وهم "الحكم الذاتي"، يؤكد الصحراويون، بالفعل والموقف، أن الشعوب تسير بإرادتها الحرة، لا بالمشاريع المفروضة، وأن الحرية لا يشتريها سماسرة القضايا ولا يقايضها تجار المبادئ...

حميد سعدون 5



ماريا كورينا الوجه الجديد لسلام مصنوع في واشنطن.. نوبل تُكافئ الولاء

راضية زيانة 7-6

خطة ترامب في غزة.. أقل من سلام وأكثر من هدنة

19 - 11

لا هدنة تستمر دون آليات مراقبة دولية..
الفرصة الأكثر جدية لكن !
الدكتور حاتم رشيد - باحث فلسطيني

موازنة دقيقة.. الجزائر بين دعم غزة
والتحذير من خطة ترامب
عثمان لحياني - محلل سياسي - الجزائر

بعد أكثر من 24 شهرا..
احذروا الهدنة التي تقتل
منصور قدور بن عطية - محلل سياسي - الجزائر

انسحاب «إسرائيل» من غزة..
تكتيك أم اعتراف بالهزيمة؟
أحمد البحري - محلل سياسي

من الميدان إلى المنبر الدولي..
خطاب حماس الجديد يعيد صياغة المعادلة
جمال مارس - محلل سياسي

7 أكتوبر.. الطوفان الذي أعاد فلسطين
إلى ضمير الأمة
الدكتور عصام عبد الشافي - باحث ومفكر - مصر

خطة من 20 بندا..ماذا بين السطور؟
منير شحادة - عميد سابق في الجيش اللبناني

مستقبل غزة المجهول..
من قال إن وعود ترامب تكفي لإيقاف المأساة!
الدكتور يقين داوود - باحث فلسطيني

العين التي ترى عن قرب..
الموقف المصري يتجاوز دور الوسيط التقليدي
أنس قاسم المرفوع - باحث في مركز دراسات الشرق للسلام

غزة على مفترق الحلول الصعبة..
هل الانسحاب الجزئي يضمن نهاية الحرب؟
حسين قنبر - مدير مركز دراسات الشرق للسلام



من أوراق الدكتور "أحمد طالب الإبراهيمي".. رسالة إلى شباب الأمة الجزائرية

في الملتقى الرابع للتعرف على الفكر الإسلامي، الذي احتضنته مدينة قسنطينة في شهر أوت 1970، ألقى الدكتور "أحمد طالب الإبراهيمي" محاضرة حول دور الشباب في حياة الأمة، وتعيد جريدة "الأيام نيوز" نشرها لقيمتها الفكرية وارتباطها بفصل من نضال "أحمد طالب" في استنهاض الشباب...

محمد ياسين رحمة 9-8 الجزء الثاني والأخير

الرئيس تبون يرسم ملامح جزائر 2026..

اقتصاد يصنع القوة وجيش يصونها

مصطفى بن ميرة



في زيارته الأخيرة إلى مقر وزارة الدفاع الوطني، رسم رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، ملامح مرحلة جديدة تدخلها الجزائر في أفق سنة 2026، عنوانها "العصرنة الشاملة" للدولة والجيش معا. وفي خطاب حمل رسائل سيادية واضحة، شدد الرئيس على أن "القوة الاقتصادية والقوة العسكرية متلازمتان"، مؤكدا أن الدولة التي تسعى لصون سيادتها واستقلالية قرارها يجب أن تبني اقتصادا قويا بقدر ما تطور جيشا عصريا قادرا على حماية حدودها ومصالحها. وبينما يواصل الاقتصاد الوطني تحقيق معدلات نمو، يواكب الجيش الوطني الشعبي هذا المسار بتحديث قدراته الدفاعية والصناعية، في صورة تجسد تكامل المسارين الاقتصادي والعسكري في مشروع وطني واحد هدفه بناء "جزائر قوية وأمنة في الداخل وفاعلة في الخارج".

أكد رئيس الجمهورية خلال خطابه أن الجزائر مقبلة على مرحلة جديدة من التحديث الشامل تشمل جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها، وفي مقدمتها الجيش الوطني الشعبي. وأوضح أن سنة 2026 ستكون موعدا لدخول البلاد في عصرنة إلكترونية كاملة، تمكن من تحسين الأداء الإداري، وتعزيز القدرات الدفاعية، ورفع كفاءة مؤسسات الدولة في التعامل مع التحديات الجديدة التي يفرضها العالم الرقمي.

وأشار الرئيس إلى أن هذا التحول يعتمد على رقمنة الهياكل الإدارية وتطوير الأنظمة التكنولوجية، كما يمثل رؤية متكاملة لربط الاقتصاد بالأمن، والتنمية بالدفاع، في إطار مشروع وطني يرمي إلى بناء دولة قوية البنية، متماسكة المؤسسات، وذات سيادة كاملة على قراراتها.

ويرى الرئيس تبون أن هذا المسار العصري هو الضمان الحقيقي لتوازن القوة الوطنية، إذ إن تحديث الدولة والجيش معا يخلق انسجاما بين القدرات الاقتصادية والتكنولوجية من جهة، والجاهزية الدفاعية من جهة أخرى، وهو ما يجعل من الجزائر نموذجا لدولة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والصلابة الأمنية في آن واحد.

اقتصاد متين.. قاعدة القرار السيادي

وبعد حديثه عن مسار العصرنة الشاملة، انتقل رئيس الجمهورية إلى التأكيد على أن قوة الجزائر لا تكتمل إلا باقتصاد منتج وقادر على الصمود، معتبرا أن الاستقلال السياسي لا معنى له دون استقلال اقتصادي فعلي. وأوضح أن البلاد باتت تسجل معدلات نمو مشجعة، جعلتها تحظى بإشادة المؤسسات المالية الدولية، مشيرا إلى أن الاقتصاد الجزائري أصبح ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا، وحقق أعلى نسبة نمو في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولم يخف الرئيس تبون اعتزازه بالتحول الذي تعرفه المنظومة الاقتصادية الوطنية، مؤكدا أن أكثر من سبعة عشر ألف مشروع استثماري يوجد حاليا على طاولة الشباك الموحد، الذي وصفه بأنه «العدو اللدود للرشوة والبيروقراطية». كما لفت

الاقتصادية والعسكرية، في إطار رؤية وطنية تجعل من السيادة هدفا لا يقبل المساومة. فالاقتصاد المنتج والجيش العصري مساران متكاملان نحو نفس الغاية: جزائر قوية، آمنة، مستقلة القرار، تملك أدواتها ومكانتها في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء.

إرادة وطنية تقود مسار التنمية والاستقلالية

وفي ختام خطابه، أكد رئيس الجمهورية أن ما تشهده الجزائر اليوم من تحولات عميقة هو مشروع وطني شامل تقوده إرادة سياسية قوية وإجماع شعبي متجدد. وأوضح أن العصرنة الإلكترونية، والنهوض الاقتصادي، وتطور الجيش الوطني الشعبي محاور متكاملة تصب جميعها في هدف واحد هو بناء دولة عصرية، قوية ومتماسكة في مؤسساتها، وواثقة بقدراتها على مواجهة المستقبل.

وأشار الرئيس تبون إلى أن الجزائر الجديدة تُبنى على أسس من العمل الجاد والولاء للوطن، وعلى التجند الدائم لخدمة المصلحة العليا للدولة. فالتحديات - كما قال - كثيرة ومتغيرة، لكن روح المسؤولية لدى أبناء الوطن، مدنيين وعسكريين، كفيلة بتحويل الصعوبات إلى فرص، وترسيخ قيم التضامن والوفاء التي ميزت الجزائريين عبر التاريخ. كما شدد رئيس الجمهورية على أن قوة الجزائر الحقيقية تقاس بحجم اقتصادها وعتاد جيشها، وأيضا بإرادة أبنائها الذين يؤمنون بها ويعملون من أجلها. فبين اقتصاد يصنع الثروة، وجيش يحميها، وشعب يدعم كليهما، تتشكل ملامح الجزائر الجديدة التي تصنع قوتها بيدها وتفرض مكانتها بإرادتها.

الصناعة أصبحت محل إعجاب من قبل العديد من القادة الأفارقة الذين زاروا الجزائر ووقفوا على حجم التقدم المحقق في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق، شدد رئيس الجمهورية على أن الجيش الوطني الشعبي يمثل قوة دفاعية وركيزة أساسية في استقرار البلاد وجاذبيتها الاقتصادية، إذ إن الأمن الذي يوفره هو الشرط الأول لنجاح الاستثمار والتنمية. فبين اقتصاد يصعد وجيش يتطور، تجسد ملامح الجزائر الجديدة كدولة تجمع بين متانة الاقتصاد وصلابة الدفاع في توازن وطني متكامل.

وحدة الاقتصاد والدفاع... معادلة الدولة القوية

وأكد رئيس الجمهورية على أن الجزائر تسير وفق رؤية شاملة تجعل من الاقتصاد والدفاع جناحين متلازمين لبناء الدولة القوية. فالتنمية الاقتصادية، كما قال، لا يمكن أن تستمر دون حماية مستقرة، والأمن بدوره لا يمكن أن يضمن دون قاعدة اقتصادية متينة. وبين هذين المسارين المتوازيين تتشكل ملامح المشروع الوطني الذي يسعى إلى جعل الجزائر قوة إقليمية مؤثرة وقادرة على حماية مصالحها في عالم مضطرب.

وأوضح الرئيس تبون أن الأمن والاستقرار اللذين تنعم بهما البلاد بفضل الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأجهزة الأمنية، كانا عاملا أساسيا في تعزيز الثقة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، مشيرا إلى أن الجزائر أصبحت وجهة اقتصادية واعدة لما توفره من بيئة آمنة وسياسات تحفيزية ومشاريع تنموية متسارعة.

وشدد رئيس الجمهورية على أن بناء الجزائر الجديدة يقوم على مبدأ التكامل بين القوة

إلى أن هذه المشاريع تمثل رصيدا حقيقيا لبناء اقتصاد متنوع يساهم في خلق الثروة ومناصب الشغل، ويعزز استقلال القرار الوطني في مواجهة الضغوط الخارجية.

ومن خلال هذا المسار التصاعدي، شدد رئيس الجمهورية على أن الجزائر تتجه بثبات نحو مرحلة جديدة من التنمية المتوازنة، حيث تقاس الثروة بحجم الموارد الطبيعية وأيضاً بقدرة الدولة على تحويل إمكاناتها إلى مشاريع منتجة تخدم المواطن وتعزز سيادة الوطن. وبذلك يصبح الاقتصاد القوي درعا مكملا للدفاع الوطني، وضمانة لاستمرار الاستقلالية التي ناضل من أجلها الجزائريون منذ ثورتهم المجيدة.

جيش عصري يتأقلم مع الحروب الجديدة

وفي امتداد حديثه عن قوة الدولة الشاملة، توقف رئيس الجمهورية عند الدور المحوري الذي يضطلع به الجيش الوطني الشعبي في مسار بناء الجزائر الجديدة، مؤكدا أن المؤسسة العسكرية بلغت مستويات عالية من الاحترافية، جعلتها تحظى بتقدير واسع على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأوضح أن الجيش الجزائري أصبح مهيا للتعامل مع التحولات الحديثة في مفهوم الصراعات، بعدما تأقلم مع الحروب الهجينة والسيبرانية، وأدمج الذكاء الاصطناعي ضمن منظومته الدفاعية.

وأشار الرئيس إلى أن هذا التطور يأتي نتيجة رؤية استراتيجية تعتمد على التكوين المستمر، والتحديث المتواصل للعتاد والمنظومات الإلكترونية، إلى جانب تطوير الصناعة العسكرية الوطنية التي باتت تساهم في دفع عجلة التنمية. واعتبر أن هذه

كيف انتهى صيف الجزائريين في 2025؟.. البحر لا يرحم المتهورين

إيمان عبروس

طوت الشواطئ الجزائرية صفحة صيف 2025 الحافل بالحركة والنشاط السياحي، بعد أن احتضنت ملايين المصطافين الباحثين عن الراحة والاستجمام من مختلف ولايات الوطن. وفي مقابل مشاهد الفرح والمتعة على الرمال وأمواج البحر، خاض أعوان الحماية المدنية صيفا استثنائيا، تميز بكثافة التدخلات وعمليات الإنقاذ البطولية، التي عكست حجم المسؤولية والتفاني في أداء الواجب، وسط ظروف مناخية صعبة وسلوكيات متهورة من بعض مرتادي الشواطئ.

فبين التدفق الهائل للمصطافين واللحظات الممتعة، سجلت مصالح الحماية المدنية أكثر من 73 ألف تدخل، أسفرت عن إنقاذ أكثر من 51 ألف شخص وتقديم الإسعافات الأولية لما يقارب 18 ألف آخرين، فضلا عن نقل أكثر من 4 آلاف مصاب إلى المراكز الصحية. لكن الأرقام لم تغفل الجانب المأساوي، حيث شهد الموسم 166 وفاة غرقا، غالبية الحالات كانت نتيجة السباحة في أماكن خطرة أو خارج أوقات الحراسة، ما يؤكد مرة أخرى أن البحر لا يرحم المتهورين، وأن وعي المصطافين هو الدرع الأول للسلامة.

وراء هذه الإحصائيات، تتجلى قصص بطولية يومية لأعوان الحماية المدنية الذين خاطروا بحياتهم لإنقاذ الغرقى، متحدين الأمواج الهائجة والظروف المناخية الصعبة، ليؤكدوا أن التفاني والوعي معا هما السبيل لتقليص المأسوي. ومع ذلك، تبقى الرسالة واضحة: المتعة على الشواطئ لن تكتمل إلا بالاحترام الصارم لتعليمات السلامة، لأن الوقاية تبدأ بالوعي قبل أي شيء آخر.

وأوضح المدير الفرعي للإحصائيات والإعلام لدى المديرية العامة للحماية المدنية، الرائد نسيم برناوي، في تصريح لـ«الأيام نيوز»، أن مصالح الحماية المدنية سجلت منذ الفاتح من جوان إلى منتصف سبتمبر 73.803 تدخلات عبر مختلف الشواطئ المسموح بالسباحة فيها. وأضاف أن هذه التدخلات أسفرت عن إنقاذ 51.530 شخصا من الغرق، وتقديم إسعافات أولية لـ17.886 آخرين، في حين استدعى الوضع نقل 4.228 مصابا إلى المراكز الصحية عبر الولايات الساحلية.

وأوضح برناوي أن هذه الأرقام تعكس حجم الضغط الكبير على الأعوان نتيجة التدفق الهائل للمصطافين، خاصة في ولايات مثل الجزائر العاصمة، وهران، بجاية وعنابة، التي تستقطب وحدها مئات الآلاف يوميا خلال عطلة نهاية الأسبوع. وأضاف أن ذروة التدخلات عادة ما تسجل بين الثالثة والخامسة مساء، مع تزايد عدد المصطافين في البحر وانخفاض الانتباه نتيجة التعب والاندفاع.

وفي السياق ذاته، كشف الرائد برناوي أن مصالح الحماية المدنية سجلت 166 وفاة غرقا منذ بداية الموسم، منها 77 حالة في شواطئ ممنوعة للسباحة، و43 وفاة خارج أوقات الحراسة، و22 حالة رغم رفع الراية الحمراء، و12 وفاة تحت الراية البرتقالية، و13 وفاة رغم وجود الراية الخضراء. ولفت إلى أن هذه الأرقام تؤكد أن البحر لا يرحم المتهورين، وأن الاستهتار بالتعليمات يقود دائما إلى الكارثة. ورغم أن الحصيلة أقل من السنة الماضية، التي شهدت 214 وفاة، إلا أنها تبقى مؤلمة.

التدخلات تتضاعف والوفيات تتراجع.. هل يكفي وعي المصطافين؟

وفي هذا السياق، يرى الرائد برناوي أن الأرقام



شهدا ارتفاعا كبيرا في التدخلات نتيجة الإقبال الكبير للعائلات على الشواطئ، ما وضع الأعوان أمام تحديات جسيمة، خاصة عند التعامل مع حوادث متزامنة على مسافات متباعدة في آن واحد.

وحول أسباب هذه الأرقام، أوضح الرائد برناوي أن التهور يبقى العامل الرئيسي وراء أغلب

تكشف عن تباين لافت؛ فبينما تراجع عدد الوفيات مقارنة بسنة 2024، تضاعفت تقريبا التدخلات، حيث سجلت الحماية المدنية خلال شهر جوان الماضي 10 آلاف تدخل، مقابل 5 آلاف فقط في نفس الفترة من العام السابق.

ولم يخف برناوي أن شهري جويلية وأوت

الحوادث، إذ يغامر الشباب والمراهقون بالسباحة في أماكن خطرة أو خارج أوقات الحراسة، بل حتى بعض كبار السن لم يترددوا في المجازفة رغم حالتهم الصحية، مما زاد صعوبة عمليات الإنقاذ. كما أشار إلى أن بعض العائلات تسمح لأطفالها بالسباحة بمفردهم أو في مناطق عميقة، معتقدين أنهم يجيدون السباحة، لكن لحظة غفلة واحدة قد تتحول إلى مأساة.

وراء هذه الأرقام الجافة، تتجلى قصص إنسانية وبطولات يومية، بحسب تصريح برناوي، الذي أكد أن العديد من الأعوان خاطروا بحياتهم لإنقاذ الغرقى، متحدين الأمواج الهائجة والظروف المناخية الصعبة، وكانت بعض العمليات معقدة للغاية، ومع ذلك لم يترددوا في التدخل، مما سمح بإنقاذ أرواح كثيرة.

وفي معرض حديثه، روى أن بعض الأعوان اضطروا إلى الغوص لمسافات طويلة لاستخراج غريق عالق بين الصخور، بينما قضى آخرون دقائق طويلة في تقديم الإنعاش القلبي الرئوي لطفل فقد وعيه، إلى أن عاد إلى الحياة وسط دموع أسرته. وقد صف برناوي هذه المواقف بالعمل الإنساني النبيل الذي يستحق التقدير، لكنه في الوقت ذاته يطرح سؤالاً مؤرقاً: لماذا يستمر البعض في الاستهتار بتعليمات الوقاية رغم كل هذه التضحيات؟

من الشواطئ إلى البرك.. الحماية

المدنية تواجه المزيد من التحديات

ولم تقتصر المأسوي على الشواطئ فقط، إذ سجلت الحماية المدنية منذ بداية الموسم 72 وفاة في المجمعات المائية والسدود والبرك الفلاحية، التي تبقى مصائد قاتلة بسبب عمقها الكبير وغياب وسائل الإنقاذ، فضلا عن الطابع المفاجئ للحوادث، حيث يسقط بعض الضحايا فجأة أثناء التنزه أو محاولات السباحة غير المحسوبة. ورغم أن الرقم أقل من السنة الماضية التي شهدت 86 وفاة، إلا أن الخطر لا يزال قائما، خاصة مع تزايد لجوء الشباب إلى هذه البرك بعيدا عن الرقابة الرسمية.

وشدد برناوي على أن المشكل الحقيقي ليس نقص الإمكانيات أو غياب الأعوان، بل غياب الوعي، قائلا: «كثير من المصطافين يتجاهلون الرايات التحذيرية ويصرون على السباحة في أماكن ممنوعة أو خطرة، وهذه السلوكيات هي السبب وراء أغلب الحوادث». وأضاف أن الحملات التحسيسية التي أطلقت عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لم تحقق الاستجابة المرجوة، وأن البعض لا يتعظ إلا بعد وقوع الكارثة، مؤكدا أن الوقاية تبدأ بالوعي قبل أي شيء آخر.

لا تقتصر المأساة على الأرقام الباردة، بل تتجلى في قصص عائلات فقدت أبناءها في لحظة إهمال أو تهور، حيث يترك الكثيرون الشاطئ محملين بالحسرة بدل الذكريات الجميلة. ويشير خبراء إلى أن الحل لا يقتصر على دور الحماية المدنية وحدها، بل يتطلب إشراك الجماعات المحلية والجمعيات في نشر ثقافة الوقاية، إلى جانب فرض غرامات صارمة على المخالفين لتعليمات الرايات أو السباحة في الشواطئ الممنوعة.

وتُظهر مقارنة مع دول متوسطة أخرى أن الظاهرة ليست حصرية للجزائر؛ ففي إسبانيا تُفرض غرامات مالية فورية على من يخالف الراية الحمراء، بينما اعتمدت تونس برامج توعية في المدارس منذ الصغر لتعزيز ثقافة السباحة الآمنة. ومن هنا يبرز التساؤل حول مدى جدوى تبني مثل هذه الإجراءات في الجزائر، التي قد تسهم بشكل كبير في تقليص عدد الضحايا، خاصة وأن الإمكانيات البشرية والمادية وحدها لا تكفي لمواجهة السلوكيات المتهورة.

المغرب.. جيل الهامش يخلخل هيبة المركز

سلمى عماري

استياء عميق من الإهمال المستمر للخدمات الأساسية، وتفاوت توزيع الثروة، وغموض أولويات الحكومة، ما جعل المواطن يشعر أن صوته ومطالبه لا تُسمع، ويُصنّف قنديل مطالب الحراك في ثلاثة مستويات رئيسية:

- المستوى الأول: المطالب الاجتماعية العاجلة، وتشمل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز العدالة الجهوية، وتنفيذ إصلاحات ملموسة تلبي الاحتياجات اليومية للمواطنين.

- المستوى الثاني: يخص التغيير الجزئي في النظام، عبر تعديل أولويات الحكم واستبدال بعض المسؤولين دون المساس بالإطار الدستوري، من خلال إصلاحات محدودة تضمن تحسين أداء المؤسسات دون الإخلال بالنظام العام.

- المستوى الثالث: يذهب أبعد من ذلك نحو التغيير الجوهري، بإعادة هيكلة العلاقات السياسية والدستورية وربما إعادة النظر في شكل الحكم نفسه، بما يعكس طموح بعض الفئات لإقامة مؤسسات أكثر شفافية وخضوعا للرقابة، وحتى طرح بدائل نظامية أكثر جذرية.

بين القبضة الحديدية وتجميل الواجهة

في مواجهة الغضب الشعبي المتصاعد، تبدو آليات الدولة المغربية واضحة في أسلوبها الحذر، إذ تميل السلطات إلى ضبط التحركات الاحتجاجية واحتوائها قبل أن تتحول إلى مطالب أوسع قد تهدد بنية الحكم. ويشير قنديل في حديثه لـ«الأيام نيوز» إلى أن تعامل الدولة يتم عبر عدة محاور متوازية: الرد الأمني الميداني، ومحاولة امتصاص الغضب عبر تغييرات شكلية كالتعديلات الوزارية أو إطلاق مشاريع اجتماعية محدودة، إلى جانب التأثير الإعلامي الذي يصور الاحتجاجات كتهديد للاستقرار، واستخدام القانون لتجريم النشاط أو المجموعات ذات الارتباط الخارجي.

ويضيف قنديل أن النظرة الرسمية تميل إلى ربط الاستقرار بالتحول التدريجي بدل الانتقال الفوري، وهي استراتيجية تهدف إلى إدارة الغضب دون السماح له بزعة أسس الحكم. غير أن إمكانية التغيير تبقى قائمة من خلال إصلاحات مؤسسية شاملة تشمل إنشاء مؤسسات مستقلة، وضمان شفافية مالية، وتطبيق لامركزية حقيقية، إلى جانب إصلاح قطاعي التعليم والصحة وتوزيع أكثر عدلا للثروة.

أي مستقبل ينتظر المملكة؟

لكن نجاح إصلاحات محتملة من هذا النوع، كما يؤكد قنديل، مشروط بوجود ضغط مدني منظم ونخب قادرة على التفاوض، مع ضمانات انتقالية واضحة تضمن التوازن بين السيطرة على الحراك وتحقيق الإصلاحات المنشودة. ويرى قنديل أن الحراك المغربي يمتلك مقومات التحول إلى مشروع وطني شامل، شرط أن يتوافر له تنظيم داخلي فعال، وقنوات تفاوض شرعية بين الأطراف المعنية، إلى جانب جدول زمني واضح للإصلاحات وضمانات انتقالية حقيقية.

كما يشدد على ضرورة إشراك المجتمع المدني والنخب السياسية في إدارة عملية التحول بما يضمن الشفافية والعدالة. ويخلص إلى أن مستقبل هذا الحراك مرهون بتحقيق توازن دقيق بين الضغط الشعبي وسير العملية السياسية، وبين دور الأجهزة الأمنية وتأثير المجتمع الدولي. فغياب هذا التوازن، كما يحذر، قد يؤدي إما إلى تصاعد موجة القمع أو إلى فقدان الحراك زخمه، ما قد يمهد لاحقا لموجة جديدة من الاحتجاجات، أكثر تنظيما وأعمق تأثيرا.



في لحظة وعي تاريخية، عجزت أجهزة الاستشعار المخزنية عن رصدتها، ترمد الشارع المغربي على الخوف، وركل الشعارات الزائفة التي انطفأ بريقها، وأسكت خطابات الوهم التي تحاول تجميل واقع يزداد قتامة، ليقف في وجه سلطة مفلسة أخلاقيا وسياسيا وقانونيا، تتحرك خارج زمن شعبها. فمذ السابع والعشرين من سبتمبر، لا تزال شرارة الغضب مشتعلة بوتيرة غير مسبوقة، وقد تجاوزت سقف المطالب الاجتماعية لتتحول إلى مواجهة مفتوحة بين شارع يصرخ بالكرامة والعدالة، ونظام يلوذ بالقبضة الأمنية مستندا إلى أجندة إسرائيلية توهمه بإمكانية ضمان بقاء العرش ولو على حساب الوطن، فارضا هدوءا زائفا على أرضية مجوفة تتداعى في كل حين.

يؤكد المحلل السياسي المغربي محمد قنديل، في تصريحه لـ«الأيام نيوز»، أن «المخزن تحول فعلا إلى أداة في يد إسرائيل ضد شعبه، ليس فقط عبر التطبيع السياسي والعسكري والاستخباراتي، بل من خلال توظيف هذه العلاقة كوسيلة للسيطرة الداخلية». ويوضح قنديل أن «إسرائيل اليوم تزود النظام بأدوات المراقبة والتجسس، مثل برنامج بيغاسوس، وتقدم له خبراتها في تفكيك أي حراك شعبي أو معارضة سياسية. وبهذا المعنى، لم يعد المخزن يخدم المصالح الوطنية بقدر ما ينفذ أجندة أمنية إسرائيلية، مقابل ضمان استمرارية العرش، ولو على حساب كرامة وأمن المواطنين.»

تراجع الثقة وتحول الغضب إلى وعي جماعي

تتسم الاحتجاجات المشتعلة في المغرب بتراجع غير مسبوق في منسوب الثقة تجاه مؤسسات الدولة، بعد أن طغى المخزن على المشهد وأوهم نفسه بأن البلاد ملأه لا لشعبها، متجاهلا التحولات الاجتماعية والفكرية التي يشهدها الجيل الجديد. وجاءت موجة الغضب الأخيرة نتيجة تراكم عوامل متشابهة، من البطالة والفساد وضعف العدالة الجهوية في توزيع التنمية، إلى الفجوة العميقة بين الخطاب الرسمي وواقع الخدمات المتردي الذي يثقل كاهل المواطن يوما بعد يوم.

ويبدو هذا التراجع في الثقة جليا ليس فقط تجاه الحكومة والأجهزة التنفيذية، بل أيضا تجاه نمط إدارة الدولة الذي يربط المصالح بالمواقع ويتجاهل الحاجات الأساسية للمواطنين، في ظل شعور عام بانسداد الأفق السياسي والاجتماعي. ورغم ذلك، لا يزال جزء من المجتمع يحتفظ بثقة جزئية في رموز الدولة أو في فكرة الاستقرار العام، غير أن فقدان الثقة يبدو أكثر حدة بين الفئات الشبابية التي تشعر بالتهميش وغياب العدالة وتآكل فرص المستقبل.

ويؤكد المحلل السياسي والناشط الحقوقي محمد قنديل أن الطبقة الوسطى الحضرية تعيش حالة متزايدة من الخيبة، وأن مشاركة القاصرين والمراهقين في احتجاجات المدن صدمت الجميع، لكنها بالمقابل أضفت على الحراك طابعا شبابيا خالصا، يختلف عن الممارسات التقليدية للقوى السياسية الكلاسيكية. ويضيف أن بعض القوى التقليدية يلتزم الصمت خشية فقدان امتيازاته أو اتهامه بتعطيل الدولة، فيما يخشى آخرون من استغلال التحركات الشعبية من قبل أطراف خارجية أو متطرفة. ومع ذلك، فإن الحراك الشبابي الجديد يكتسب قدرة تمييزية واضحة، تعكس وعيا جديدا واستقلالا في التعبير والموقف.

طبقات الحراك ومطالبه

منذ 27 سبتمبر، يعيش المغرب على وقع احتجاجات غير مسبوقة تعبّر عن غضب شعبي متراكم تجاه سياسات الدولة ومراكز القرار في المملكة. ويرى قنديل أن هذه التحركات تعبّر عن

بين ذاكرة الوحدة الوطنية وجمود العملية الأممية، يقف الشعب الصحراوي اليوم شاهدا على نصف قرن من النضال ضد استعمار مغربيّ يغيّر وجهه ولا يغيّر حقيقته. فبينما يواصل المخزن وحلفاؤه تسويق وهم «الحكم الذاتي»، يؤكد الصحراويون، بالفعل والموقف، أن الشعوب تسير بإرادتها الحرة، لا بالمشاريع المفروضة، وأن الحرية لا يشتريها سماسرة القضايا ولا يقايسها تجار المبادئ.



الصحراء الغربية.. نصف قرن من الوحدة

حميد سعدون

وتابع الوزير الصحراوي أن «النظام الشمولي في المغرب فشل في تحقيق التنمية داخل أراضيه، فكيف له أن يحققها في أراض يحتلها بالقوة؟»، مشيرا إلى أن ما يسمى بالحكم الذاتي ليس سوى «سلعة بائنة فشل النظام في تسويقها حتى لشعبه، فكيف له أن يقنع بها الصحراويين الذين اختاروا الحرية طريقا لا رجعة عنه».

وفي الأمم المتحدة، جدد ممثل جبهة البوليساريو والمنسق مع بعثة المينورسو، محمد سيدي عمار، تأكيد على أن احتلال المغرب للصحراء الغربية «غير شرعي وينبغي أن ينتهي فورا»، مطالبا الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها وتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وقال سيدي عمار خلال كلمته أمام اللجنة الرابعة للأمم المتحدة، إن مرور خمسين عاما على الاحتلال «يكشف حجم الظلم والمعاناة، لكنه في الوقت نفسه يبرز ثبات إرادة شعبنا وتصميمه على الدفاع عن حريته مهما طال الزمن».

وأضاف أن «المخزن لم يستخلص أي درس من التاريخ، وما زال يعتقد أنه قادر على فرض الأمر الواقع بالقوة، غير أن الواقع يؤكد أن الشعوب التي تمتلك الوعي والإرادة لا تُهزم». وأوضح أن مقترح «الحكم الذاتي» الذي تروج له دولة الاحتلال «ليس سوى محاولة جديدة لشرعنة احتلال غير شرعي وتغطية على الفشل السياسي والاقتصادي داخل المغرب نفسه».

ورغم الإنجازات التي حققها الشعب الصحراوي في بناء مؤسساته وتكريس هويته الوطنية، إلا أن هذه الذكرى تأتي وسط شعور عام بالخيبة من تراجع المجتمع الدولي عن التزاماته. فبعد عقود من الوعود والقرارات الأممية، ما يزال مسار التسوية مجمدا، في ظل غياب إرادة سياسية حقيقية داخل مجلس الأمن، وتزايد نفوذ القوى الداعمة للمغرب، التي تلتفت على الشرعية الدولية عبر لغة «الواقعية السياسية».

غير أن ذلك لم يفت في عضد الصحراويين الذين يرون في وحدتهم الوطنية صمام الأمان لمواصلة الكفاح. فكما نجحوا قبل نصف قرن في تجاوز الانقسامات وبناء جبهة موحدة، فإنهم اليوم يجددون العهد على التمسك بمبادئهم واستعدادهم لخوض كل الخيارات المشروعة من أجل استرجاع حقه في الاستقلال، بما في ذلك الخيار العسكري إذا اقتضى الأمر، دون أن يعني ذلك الدعوة للحرب أو التفريط في السلم، بل تأكيدا على أن الصبر له حدود، وأن النضال من أجل الحرية لا يقبل المساومة.

والاجتماعي، في مشهد يثير الإعجاب ويعكس عمق الوعي بالدولة رغم كل الظروف القاهرة.

وقال وزير الخارجية والشؤون الإفريقية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، محمد يسلم بيسط، في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، إن الذكرى الخمسين للوحدة الوطنية تحل هذا العام في ظل انتصار متواصل للشعب الصحراوي وقضيته العادلة، مضيفا أن «رغم الدعم السياسي والإعلامي والعسكري الذي يحظى به المخزن من قبل حلفائه، إلا أن الشعب الصحراوي، ولمدة نصف قرن، ظل موحدا وصامدا، وهذا بحد ذاته انتصار ودرس كبير للمغرب وحلفائه».

وأكد بيسط أن «المناورات لا تحل المشاكل والتعظيم لا يلغي الواقع، وأن الحق سينتصر في النهاية»، داعيا النظام المغربي إلى احترام حقوق الشعب الصحراوي ووقف سياسة المراوغة التي لن تجدي نفعا. وأضاف أن المغرب الذي «ظن أنه انتصر بعد مناورة 1975، يكشف اليوم بعد خمسين عاما أن ما يبيعه للعالم مجرد أوهام، وأن حديثه عن التنمية في الأراضي المحتلة لا يصمد أمام واقع الاحتجاجات اليومية التي تعم المدن المغربية طلبا للعدالة الاجتماعية».



الانتماءات القبلية والجهوية نحو مشروع وطني تحرري واضح المعالم.

ويستحضر الصحراويون اليوم، في هذه الذكرى، مشاهد من التاريخ القريب حين حاولت إسبانيا المغرب في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي الالتفاف على قرارات الأمم المتحدة. ففي أكتوبر 1966، أرسلت مدريد وفدا من «شيوخ الصحراء» إلى الأمم المتحدة لإيهاهم المجتمع الدولي بأن السكان يفضلون البقاء تحت الإدارة الإسبانية، فيما دفع المغرب بوفد آخر يروج لمزاعم «مغربية الصحراء». غير أن تلك المناورات لم تصمد أمام الحقيقة التاريخية التي عبّر عنها مؤتمر عين بن تيلي، حين التفت كل المكونات السياسية والقبلية حول خيار الاستقلال ورفض أي وصاية أو احتلال.

خمسون عاما مرت على هذا الحدث المفصلي، والشعب الصحراوي لا يزال صامدا في مواجهة الاحتلال المغربي، متمسكا بمؤسساته الوطنية التي بناها بجهد وتضحيات جسام، سواء في مخيمات اللاجئين أو في الأراضي المحتلة أو في المهجر. فقد تمكن خلال العقود الأربعة الماضية من بناء مؤسسات قادرة على إدارة الشأن الوطني وتأطير العمل السياسي

يحيي الشعب الصحراوي، اليوم الأحد، الذكرى الخمسين للوحدة الوطنية، حدث مفصلي أعاد منذ 12 أكتوبر 1975 تشكيل الوعي الجمعي الصحراوي وأرسى أسس كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال، في مواجهة محاولات طمس الهوية وتزييف التاريخ. فبعد نصف قرن من إعلان الوحدة التي وُحِّدت الصفوف حول الممثل الشرعي والوحيد، جبهة البوليساريو، ما يزال الشعب الصحراوي - من مخيمات اللجوء إلى الأراضي المحتلة والمهجر - متمسكا بحقه المشروع في الحرية، مؤكدا أن خيار المقاومة سيبقي مفتوحا حتى تحقيق الاستقلال الكامل. وتحل هذه الذكرى اليوم في ظل جمود يطبع مسار التسوية الأممية، وتعتن مغربيّ يزداد حدة رغم الإجماع الدولي على مشروعية القضية الصحراوية، حيث يواصل المخزن وحلفاؤه تسويق أوهام «الحكم الذاتي» كحل بديل عن تقرير المصير، في وقت تتعالى فيه أصوات الداخل المغربي مطالبة بالعدالة الاجتماعية والتنمية الحقيقية. ومع ذلك، يواصل الشعب الصحراوي صموده وتماسكه الوطني، رافضا كل أشكال المناورة والالتفاف، ومؤمنا بأن خمسين عاما من النضال والوحدة كفيلة بأن تجعل من حقه الثابت في الاستقلال واقعا لا يمكن الالتفاف عليه.

تمثل الذكرى الخمسون للوحدة الوطنية محطة فارقة في مسيرة التحرر الصحراوي، إذ جسدت في لحظة تاريخية نادرة قدرة الشعب الصحراوي على الالتفاف حول هدف وطني جامع، فوحدت صفوفه تحت راية جبهة البوليساريو، الممثل الشرعي والوحيد، لتصبح منذ ذلك الحين رمزا للتلاحم الوطني ومؤشرا على نضج الوعي السياسي الجماعي. ففي 12 من أكتوبر عام 1975، وقبل أيام قليلة من انسحاب القوة الاستعمارية الإسبانية، أعلن الصحراويون وحدتهم في مؤتمر عين بن تيلي التاريخي، مؤكدين للعالم أن كيانهم السياسي والاجتماعي ليس وليد الصدفة، بل امتداد لتاريخ طويل من المقاومة والتشبث بالهوية.

لقد كان يوم الوحدة الوطنية تنويجا لمسار من النضال والمواقف، جاء ليؤكد أن الكتلة الصحراوية كانت تمتلك، قبل الإعلان الرسمي، كل مقومات الشعب الحديث: من لغة ودين وتاريخ ومصالح مشتركة، غير أن افتقارها إلى تنظيم سياسي جامع حال دون بلورة هذا الوعي الوطني في شكل مؤسسات. ومع انطلاق جبهة البوليساريو، تبلورت الإرادة الجماعية للشعب الصحراوي في إطار وحدة اجتماعية وسياسية متكاملة، تجاوزت



ماريا كورينا الوجه الجديد لسلام مصنوع في واشنطن..

نوبل تُكافئ الولاء

راضية زبانة

في عالم اختل فيه ميزان القيم وتاهت بوصلته الأخلاقية، تلقى الضمير الدولي صفة مدوية، إذ استيقظ على خبر بدا كأنه مفارقة صارخة: ماريا كورينا ماتشادو، المرأة التي تتهمها شرائح واسعة من الفنزويليين بتأجيج الانقسام الداخلي وفتح الأبواب أمام التدخل الأجنبي، تنال نوبل للسلام؛ الجائزة التي كُرِّمت عبر تاريخها رموز المصالحة والعدالة، لكنها تختار اليوم وجها مثيرا للجدل لم يعرفه أبناء بلاده إلا بلغة التصعيد والمجابهة.

تُختزل الوطنية في شعارات، وتُدار الدولة من المكاتب الأجنبية، يصبح الفساد سياسة ممنهجة أكثر منه انحرافا فرديا. ماريا كورينا تمارس ما أسميه الفساد المشرعن بالحرية، أي تبرير التبعية والتفريط في السيادة باسم الديمقراطية. فهل بعد ذلك من غرابة أن تُكافأ بجائزة نوبل للسلام؟ لقد بات العالم، ببساطة، يمنح الجوائز لمن يُجيدون خدمة أجدادته، لا لمن يخدمون شعوبهم.

نوبل... جائزة السلام أم جائزة السياسة؟

عندما أعلنت لجنة نوبل للسلام فوز زعيمة المعارضة الفنزويلية ماريا كورينا ماتشادو بجائزتها لعام 2025، بدا المشهد وكأنه مفارقة أخلاقية أكثر منه تكريما إنسانيا. فبينما اعتبرتها اللجنة «رمزا لشجاعة المرأة في الدفاع عن الديمقراطية»، رأى كثيرون أن الجائزة انحرفت عن معناها الأصلي لتصبح وسيلة سياسية تخدم رواية الغرب عن «الحرية» و«الشرعية الديمقراطية».

عن دفاع عن الديمقراطية، بل عن انخراط في شبكة نفوذ عابرة للحدود.

ويضيف بن عطية: «هذه ليست علاقة رمزية أو دبلوماسية، بل جزء من هندسة سياسية هدفها تحويل المعارضة الفنزويلية إلى رأس جسر جديد في صراع المحاور. ومن يراجع بنود الاتفاقية التي وقَّعتها مع حزب الليكود، يدرك أن الحديث عن القيم المشتركة ليس سوى غطاء أيديولوجي لتقاطع المصالح بين معسكر واشنطن - تل أبيب والمعارضة الفنزويلية، التي تبحث عن شرعية خارجية لتعويض فشلها الداخلي. لم تكتف بالارتقاء في أحضان الغرب، بل أعلنت التزامها بنقل سفارة فنزويلا إلى القدس في حال فوزها بالرئاسة، وكأنها تقول علنا: سيادة بلادي مرهونة باعتراف الخارج بي.»

ويرى بن عطية أن: «الفساد عند ماريا كورينا لا يُقاس فقط بالمال المنهوب أو الصفقات المشبوهة، بل بفساد المفهوم ذاته للوطن. حين

لا وفق منظومة القيم. وبينما يحتفل الغرب ب«بطلة الديمقراطية»، يراها كثير من أبناء وطنها أداة في لعبة أكبر من فنزويلا نفسها؛ لعبة تُدار من الخارج تحت شعارات «حقوق الإنسان»، لكنها تخفي وراءها هندسة سياسية واقتصادية تُعيد توزيع النفوذ في أمريكا اللاتينية.

فساد بلا واثق أم فساد بغطاء الوطنية؟

«ما تكشفه التقارير الإسرائيلية ليس تفصيلا عرضيا في سيرة ماريا كورينا ماتشادو، بل دليل إضافي على أن مشروعها السياسي يقوم على التحالف مع القوى التي لطالما لعبت دور المهيمن في رسم خرائط المنطقة والعالم. إن ارتباطها بحزب الليكود وتوقيعها اتفاقية تعاون مع نتنياهو عام 2020 ينسف تماما خطابها عن الوطنية والسيادة والاستقلال. فحين تصبح زعيمة معارضة في بلد لاتيني يعاني من الحصار والعقوبات طرفا في شراكة معلنة مع اليمين الإسرائيلي، فذلك لا يُعتبر

في شوارع كراكاس، لم يكن وقع الخبر احتفالا بل دهشة وغضب؛ فالمرأة التي دعا مؤيدوها إلى «تحرير فنزويلا» من النظام البوليفاري، يتهمها خصومها بأنها كانت دائما جزءا من شبكة مصالح خارجية، أكثر منها زعيمة وطنية مستقلة. وبينما تصفها لجنة نوبل بأنها «رمز للديمقراطية»، يرى كثير من الفنزويليين فيها رمزا لتسييس المعاناة الوطنية.

ووصف المحلل السياسي الجزائري منصور قدور بن عطية هذا الفوز بأنه «صدمة للعالم، لا لفنزويلا فحسب؛ صدمة لأن العالم يبدو وكأنه يسير بخطى متعاكسة، فمن كان بالأمس سببا في إشعال الأزمات يُكافأ اليوم بلقب حامل السلام». وأضاف بحدة: «هل أصبحت نوبل تُمنح لمن يُفسد في بلاده ويؤجج أوضاعها؟».

بهذا المعنى، لم يكن فوز ماتشادو حدثا عابرا، بل علامة على تحوّل مقلق في معايير المكافأة الدولية؛ حيث يُعاد تعريف «النضال» وفق خريطة المصالح

جائزة نوبل للسلام.. من ديناميت الدمار إلى رمز الإنسانية

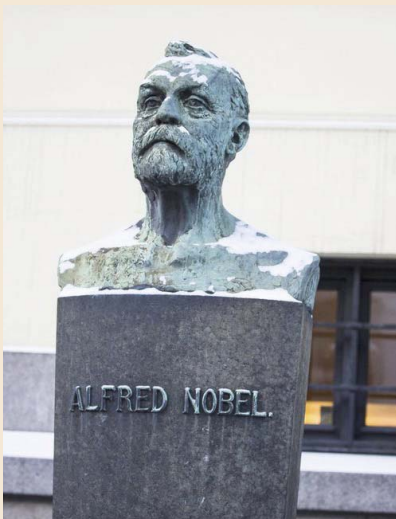
تُعدّ جائزة نوبل للسلام، التي تُمنح سنويا في العاشر من ديسمبر بالعاصمة النرويجية أوسلو، واحدة من أكثر الجوائز العالمية إثارة للجدل والإلهام في آن واحد. فمنذ أن أوصى بها العالم والمهندس الكيميائي السويدي ألفرد نوبل في وصيته الشهيرة، ظلّ السؤال قائما: لماذا اختار رجل اخترع الديناميت أن يجعل من «السلام» إحدى أهم جوائزه؟

رغم وضوح الدوافع وراء جوائز نوبل في الكيمياء والفيزياء، بحكم تخصصه العلمي، فإنّ دوافع إدراجه لجائزة تُعنى بالسلام لم تُكشف صراحة حتى يومنا هذا. توفي نوبل سنة 1896 دون أن يترك تفسيراً مكتوباً، لكن المؤرخين يرون أن قراره لم يكن وليد صدفة، بل نتيجة تحوّل داخلي عميق عاشه الرجل بعد إدراكه الآثار المدمّرة لاختراعاته. فالديناميت والمقذّفة - اللذان أحدثا ثورة في مجالات البناء والتعدين - استُخدما لاحقا في الحروب وأعمال العنف، مما دفعه إلى السعي لتخليد اسمه في سياق مختلف، عبر جائزة تُكرّس التآخي بين الأمم وتعزيز السلم العالمي.

ويُرجع باحثون في «جامعة نوبل» هذا القرار إلى محاولة الرجل التكفير الأخلاقي عن تطوير أدوات الدمار. كما يشير بعض المؤرخين إلى التأثير الكبير الذي تركته عليه برثا فون سوتنر، الكاتبة والناشطة النمساوية في مجال السلام، والتي أصبحت لاحقا من أوائل النساء الحائزات على الجائزة نفسها. فقد كانت صداقتها لنوبل ومراسلاتها الطويلة معه سببا في بلورة رؤيته الإنسانية الجديدة.

أما عن سبب اختيار النرويج تحديدا لإدارة الجائزة بدل السويد، فقد ظلّ لغزا جزئيا بدوره. غير أن لجنة نوبل النرويجية ترجّح أن نوبل رأى في النرويج بلدا أكثر هدوءا وأقل انخراطا في النزعات العسكرية مقارنة بالسويد، خصوصا في ظل الاتحاد السياسي القائم آنذاك بين البلدين. كما كان البرلمان النرويجي نشطا آنذاك في مبادرات الاتحاد البرلماني الدولي الساعية لحل النزاعات عبر الحوار والوساطة، ما جعلها أرضا خصبة لفكرة السلام.

ومنذ أن مُنحت لأول مرة سنة 1901، تحوّلت جائزة نوبل للسلام إلى منصة أخلاقية عالمية تُكرّم الجهود الإنسانية في مواجهة الحروب والتطرف، وترسّخ إرثا معكوسا لمخترع الديناميت: إرثا لا ينفجر في الأرض، بل في ضمير العالم.



الديمقراطية لشعب فنزويلا، ونضالها السلمي من أجل انتقال عادل من الديكتاتورية إلى الديمقراطية». غير أن كلمات الشكر التي وجهتها إلى ترامب، الرئيس الذي دعم العقوبات الاقتصادية القاسية ضد فنزويلا، بدت في نظر كثيرين تناقضا صارخا مع روح الجائزة ذاتها. فكيف تهدي من يُفترض أنها «صانعة سلام» جائزتها إلى من ساهم في خنق اقتصاد بلادها عبر الحصار والعقوبات؟

وفي هذا السياق، صرّح المحلل السياسي الجزائري منصور قدور بن عطية لصحيفة الأيام نيوز قائلاً: «كان الأجدر بماتشادو، إن كانت تؤمن حقاً بالسلام، أن تُهدي جائزتها إلى وطنها أولاً، إلى أمهات الفقراء والعمال الذين عانوا من تبعات العقوبات التي باركتها. إهداؤها لترامب لا يرمز إلى امتنان شخصي، بل إلى انتماء سياسي واضح، وكأنها تقول للعالم: ولائي لمن دعمني، لا لمن أنتمي إليه. هذا ليس تصرفاً رمزياً فحسب، بل رسالة سياسية تُعبّر عن طبيعة مشروعها الموجه خارج».

ويضيف بن عطية أن «نوبل في هذه الحالة لم تعد جائزة للسلام، بل وسام ولاء سياسي. حين يُكرّم من أيدّ العقوبات وحملات العزل الدولية ضد بلده، فنحن أمام إعادة تعريف لمفهوم النضال نفسه. إنها ليست معركة من أجل الديمقراطية، بل معركة على من يملك رواية الديمقراطية».

بهذا الإهداء، فقدت الجائزة معناها الأخلاقي في عيون كثير من الفنزويليين، الذين رأوا في تصرف ماتشادو خيانة رمزية لآلامهم. فالجائزة التي كان يمكن أن تُشكل جسراً للمصالحة، تحولت إلى مرآة تعكس عمق الانقسام بين من يرى في واشنطن مُخلّصاً، ومن يراها أصل المأساة. وهكذا، تختتم نوبل عامها بمنح وسام «السلام» لسياسية جعلت من الصراع منهجاً، ومن الانقسام هوية.

أن تُهدي جائزتها إلى وطنها أولاً، إلى أمهات الفقراء والعمال الذين عانوا من تبعات العقوبات التي باركتها. إهداؤها لترامب لا يرمز إلى امتنان شخصي، بل إلى انتماء سياسي واضح، وكأنها تقول للعالم: ولائي لمن دعمني، لا لمن أنتمي إليه. هذا ليس تصرفاً رمزياً فحسب، بل رسالة سياسية تُعبّر عن طبيعة مشروعها الموجه خارج».

ويضيف بن عطية: «نوبل في هذه الحالة لم تعد جائزة للسلام، بل وسام ولاء سياسي. حين يُكرّم من أيدّ العقوبات وحملات العزل الدولية ضد بلده، فنحن أمام إعادة تعريف لمفهوم النضال نفسه. إنها ليست معركة من أجل الديمقراطية، بل معركة على من يملك رواية الديمقراطية».

هكذا فقدت الجائزة معناها الأخلاقي في عيون كثير من الفنزويليين، الذين رأوا في تصرف ماتشادو خيانة رمزية لآلامهم. فالجائزة التي كان يمكن أن تُشكل جسراً للمصالحة، تحولت إلى مرآة تعكس عمق الانقسام بين من يرى في واشنطن مُخلّصاً، ومن يراها أصل المأساة.

ماتشادو تُكرم ترامب لا وطنها

أعلنت الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام 2025، ماريا كورينا ماتشادو، إهداء الجائزة إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وإلى «الشعب المعذب في فنزويلا». هذا الإهداء الذي بدا للوهلة الأولى بادرة امتنان سياسي، تحوّل سريعا إلى عاصفة من الانتقادات، إذ اعتبره كثيرون دليلا جديدا على ارتباط زعيمة المعارضة الفنزويلية بالأجندة الأمريكية أكثر من ارتباطها بالهَم الوطني.

فيحسب بيان لجنة نوبل النرويجية، منحت الجائزة لماتشادو «تقديرًا لجهودها في تعزيز الحقوق

ماتشادو، التي دعت مرارا إلى تشديد العقوبات على بلادها لإضعاف نظام الرئيس نيكولاس مادورو، كانت من أبرز من دعموا الإجراءات التي أدت إلى انهيار الاقتصاد الفنزويلي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. ورغم ذلك، تُكافأ اليوم بجائزة يُفترض أنها تُمنح لمن يسعى إلى تخفيف معاناة الشعوب، لا إلى مضاعفتها.

وفي تصريح لـ «الأيام نيوز»، قال المحلل السياسي الجزائري منصور قدور بن عطية: «يبدو أن لجنة نوبل لم تعد تكرم صانعي السلام، بل الملتزمين بخطاب الغرب السياسي. فماريا كورينا لم تُنفذ وطنها من أزمتها، بل ساهمت في تفاقمها بدعمها العقوبات وتبريرها التدخلات الخارجية. الأدهى من ذلك أنها قاطعت الانتخابات التشريعية الأخيرة في مايو 2025، رافضة الاعتراف بفوز حزب مادورو الساحق، في مشهد يُعزّي ازدواجية خطابها: فهي تدافع عن الديمقراطية حين تفوز، وتطعن فيها حين تخسر».

ويضيف بن عطية: «هذه ليست نوبل للسلام، بل نوبل للولاء السياسي. لجنة الجائزة لم تُكلف نفسها عناء مراجعة التبعات الإنسانية للعقوبات التي باركتها ماتشادو، ولم تسأل كيف يمكن لمن حرم أبناء وطنه من الدواء والغذاء أن يُكرّم كصانعة سلام. إنها مفارقة تكشف تحوّل الجائزة إلى أداة جيوسياسية لإعادة تلميع وجوه المعارضة المقرّبة من واشنطن، تماما كما حدث في بلدان أخرى».

ويرى المحلل أن ما جرى ليس سوى تسييس فاضح للجوائز العالمية، مضيّفاً أن «السلام في زمن ماتشادو لم يعد قيمة، بل غطاء لتبرير الاصطفاف». فالجائزة، بحسب تعبيره، لم تُمنح على أساس إنجاز إنساني أو إصلاح وطني، بل على أساس الاصطفاف مع محور غربي يسعى إلى إعادة هندسة المشهد اللاتيني وفق مصالحه.

نوبل بين التكريم والولاء

في مشهد أثار جدلا واسعا داخل فنزويلا وخارجها، أعلنت الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام 2025، ماريا كورينا ماتشادو، إهداء الجائزة إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وإلى «الشعب المعذب في فنزويلا». هذا الإهداء، الذي بدا للوهلة الأولى بادرة امتنان سياسي، تحوّل سريعا إلى عاصفة من الانتقادات، إذ اعتبره كثيرون دليلا جديدا على ارتباط زعيمة المعارضة الفنزويلية بالأجندة الأمريكية أكثر من ارتباطها بالهَم الوطني.

فيحسب بيان لجنة نوبل النرويجية، مُنحت الجائزة لماتشادو «تقديرًا لجهودها في تعزيز الحقوق الديمقراطية لشعب فنزويلا، ونضالها السلمي من أجل انتقال عادل من الديكتاتورية إلى الديمقراطية».

غير أن كلمات الشكر التي وجهتها إلى ترامب، الرئيس الذي دعم العقوبات الاقتصادية القاسية ضد فنزويلا، بدت في نظر كثيرين تناقضا صارخا مع روح الجائزة ذاتها. فكيف تهدي من يُفترض أنها «صانعة سلام» جائزتها إلى من ساهم في خنق اقتصاد بلادها عبر الحصار والعقوبات؟



منصور قدور بن عطية

وفي هذا السياق، صرّح المحلل السياسي الجزائري منصور قدور بن عطية لصحيفة «الأيام نيوز» قائلاً: «كان الأجدر بماتشادو، إن كانت تؤمن حقاً بالسلام،



من أوراق الدكتور «أحمد طالب الإبراهيمي» رسالة إلى شباب الأمة الجزائرية

■ الجزء الثاني والأخير



محمد ياسين رحمة

في الملتقى الرابع للتعرف على الفكر الإسلامي، الذي احتضنته مدينة قسنطينة في شهر أوت 1970، ألقى الدكتور «أحمد طالب الإبراهيمي» محاضرة حول دور الشباب في حياة الأمة، وتعيد جريدة «الأيام نيوز» نشرها لقيمتها الفكرية وارتباطها بفصل من نضال «أحمد طالب» في استنهاض الشباب من خلال جريدة «الشباب المسلم» التي كان له فضل إصدارها في باريس عام 1952 وتوقفت بعد عامين، وجمعت نخبة من المفكرين الجزائريين: مالك بن نبي، عبد العزيز خالدي، محمد الشريف الساحلي، محمد أعراب..

الدعائم الأربع لبناء الأمة

إن الشباب الذي نريده، وتنمّاه لهذا الوطن العزيز، شباب يقضي أوقاته، بين المسجد والمخبر، والبحث والتنقيب في الأرض، والتنظيم والتدريب في الثكنة، فهذه الدعائم الأربع، لا يقوم بناء أمة إلا عليها، وليس لها بدونها في الحياة نصيب.

أولاً: في المسجد اتصال الضمير الإنساني بالله جلّ جلاله، وهذا يقضي أن تتخذ العقيدة الدينية قاعدة أساسية للتربية الفردية أو الاجتماعية، وهو يحقق غاية الإنسانية، تتسم بالرغبة في إرضاء الله وحده، والتضحية بكل شيء ابتغاء وجهه الكريم، فيصبح القلب عامراً بالإيمان، وتصبح النفس راضية مرضية.

ثانياً: في المخبر تجرى التجارب العلمية، وتستطيع الأمة بشبابها الذين يدخلون المخابر، مجاراة الأمم الحيّة، وتلتحق بركب العلم، ومن تخلف عن الركب خسر الدنيا والآخرة، فما له في الدنيا من نصيب، وما له في الآخرة من خلاص، وقد جاء في القرآن الكريم: «وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ» (القصص، الآية: 77).

ثالثاً: في البحث والتنقيب في خبايا الأرض إصلاح وعمران لها، وقد جاء في القرآن الكريم: «وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ» (الأنبياء، الآية: 105)، هذه سنة من سنن الكون، أن البقاء للأصلح، أرشدنا إليها القرآن الكريم، منذ قرون، فالصالحون لعامة الأرض، هم الذين كتب الله لهم السيادة فيها، أما الذين يعيشون فيها لهواً وعبثاً وفساداً، ليس لهم من السيادة فيها نصيب، فالصالحون إذا هم البناة، الثقة العالمون العاملون.

رابعاً: في الثكنة مدرسة لرعاية الوطن، وإذا تسلّح شبابنا بالعلم والأخلاق، والقوة والإيمان، لا ينطبق عليه قول الشاعر:

عجباً لقومي والعدو باباهم -- كيف استطابوا اللهو والألعاب؟

رسالة الجامعة الجزائرية

هذه بعض الخواطر حول الشباب، وفي الأزمنة التي يعانيها العالم اليوم، لا بد أن نقول كلمة عن الجامعة، لأن الجامعة تلعب دوراً في إعداد الإطارات لتطويع البلاد. يدخل إليها الشباب، بعد تحصيلهم الثانوي، ليتوزعوا على فنون العلم المختلفة فيكون منهم الاستاذ، والطبيب والمحامي،

والمهندس، والعالم، والباحث، والإداري، ورجل الاقتصاد، وغير ذلك.. هؤلاء الشباب بعلمهم، وإيمانهم القوي، يسدّون الثغرات الموجودة في هذا الوطن، ويدفعون به إلى الأمام، في طريق العزة والكرامة، والحضارة التقنية الحديثة، ليكون في مصاف الأمم الراقية. ولقد توجّهت إلى إخواني الأساتذة والطلبة منذ سنوات، بكلمة قلت فيها:

إن الرسالة الأولى للجامعة الجزائرية، هي مكافحة التخلف، والمهمة في دقتها لا يمكن أن تضطلع بها إلا الاطارات الوطنية، التي تجمع إلى جانب الكفاءة الشعور بالحاجة اليومية للعمل والنضال لتوفير وسائل الحياة الكريمة لجماهير الشعب الذي أنبتنا، وبالرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعناها إلى اليوم، في هذا الاتجاه، فإننا كلما تقدّمنا في الزمن، ازداد شعورنا بأننا ما نزال بعيدين عن الهدف، وبأنه يجب على هذه المبالغ ألا تبقى سجيّة في الخطب الرسمية، بل هي مدعوة بفضل الجامعة، والجامعة في الدرجة الأولى، إلى أن تكون كالبذرة مُتصلة بالحياة، والنماء، نراقب تطورها فنشذبها حيناً، ونطعمها أحياناً، حتى يصبح أصلها ثابتاً وفرعها في السماء. وإننا سنظلّ حريصين على تحقيقها مهما قلّت وسائلنا لأن الوسائل قد تتعدّد ولكنها تبقى، وكلّها راجعة إلى وسيلة واحدة هي إرادة الإنسان.



الجامعة ومعالجة قضايا المجتمع

قلنا إن حقيقة الرسالة التي يجب أن تضطلع بها الجامعة هي مكافحة التخلف في المجتمع، ويبدو أنه إذا كان كل الناس عندنا متفقين على هذه التسمية، فإنهم فيما يتعلق بمضمونها يذهبون مذاهب بعيدة عن الاتفاق، وأكثرَيتهم ترى أن مقاومة التخلف بالنسبة للجامعة هي الاكتفاء بتكوين إدارات علمية نقارن بها خريج الجامعات في أوروبا، وفي العالم المتقدم، الذي يسبقنا بمراحل بقطع النظر عن مستوانا الاجتماعي، والحضاري المتخلف، ويقطع النظر عما نستطيع أن نهضمه، أو لا نهضمه من الثقافة، وما نستطيع أن نستفيد منه، أو لا نستفيد، فتكون النتيجة في هذه الحالة أن تخرج الجامعة عندنا إدارات قد تصلح للعالم المتقدم الذي قلّدها، ولكنها لا تصلح للمجتمع الذي نعيش فيه، والذي نتحمل مسؤولية رفع مستواه، فمثلا، الطبيب الذي لا يقرن ثقافته الطبية الحديثة، بحالة شعبه الصحية، ولا يعمل على تسليط أضوائها على الهوة المظلمة التي تفصل بين مجتمعه، وبين تلك الثقافات الحديثة في مجال الصحة، ليكشف أقرب السبل، وأقصر الوسائل لسد تلك الهوة، ولا يبحث ما عند شعبه من أدوية وأعشاب صالحة وغير صالحة، ولا يلتفت إلى ما في تراثه الطبي من تجارب صحيحة أو خاطئة، هو طبيب لا يستطيع أن يؤدي رسالته العلمية، ومسؤوليته نحو مجتمعه.

والأديب أو اللغوي الذي يبقى مكتفياً في مجال اختصاصه بالقواعد والأساليب الرفيعة المعقدة، التي تعلمها دون أن يهتدي بها إلى الطرق التي يسهل بها إيصال هذه الثروة الثقافية إلى مجتمعه، ويشركه معه في مستواه الأدبي، ولا يبحث لغة شعبه وما فيها من صحيح وخاطئ، حتى يصير هذه اللغة، لغة علم متطورة نامية، هو أديب ولغوي، لا يستطيع أن يؤدي رسالته الثقافية، ومسؤوليته نحو مجتمعه.

ورجل القانون الذي يتبحر في الفقه الدولي أو القانون الجنائي المُسطر في الكتب، ولا يسلط معارفه القانونية على المشاكل الاجتماعية في مجتمعه، ولا يدرس بها عادات بلاده وتقاليدها، فيستخرج منها الأمراض التي يعانيتها مجتمعه، ويجد لها أقرب العلاجات وأسهلها تناولا، هو رجل لا يُنتظر منه أن يكون مصلحاً اجتماعياً، أو مشرعاً..

المثقفون ومأساة الازدواجية

إن كل هذا يُطلق عليه كلمة «الازدواجية». كل مثقف عندنا يعيش هذه المأساة الازدواجية، دون أن يشعر بها شعورا إيجابيا واعيا، فيعيش ثقافته في عالم وحياته العلمية في عالم آخر، فاذا بقينا مكتفين بهذه الطرق في حياتنا الثقافية، فإن الهوة بين المثقفين وبين مجتمعنا لن تزداد إلا اتساعا، لأن ما تُخرجه المؤسسات الثقافية عندنا من إدارات،

من هذا الطراز، سيبقى دائما أقلية سلبية، بالنسبة للأعداد الهائلة، التي تتكوّن سنوياً مع ازدياد المواليد.. ولكن من أين جاءتنا هذه الازدواجية؟ لا شك أن هناك أسباباً تاريخية لعبت دورها الرئيسي وجعلتنا نأتي إلى العالم المتحضّر متأخرين عن القافلة، إلّا أن هناك سبباً آخر هو استسلامنا العقلي أمام هذا الوضع المتناقض، الذي وجدنا أنفسنا فيه، إننا استسلمنا للتيارات الثقافية الحديثة وأسايلها المُعقدة، وأدواتها الإلكترونية، ولم نحاول تسخيرها وتبسيطها لفائدة مجتمعنا..

كلمة إلى الشباب

على شبابنا أن يكونوا في مستوى الآمال المعقودة عليهم، وأن

يكونوا مواطنين مؤمنين بوطنهم وشعبهم وهذا يتطلب منهم الإيجابية في العمل، فالمواطن الصالح هو الذي يدرك مسؤولياته الكبيرة التي يتحملها، ويعمل لإنجازها، بوعي من ضمير حيّ، أساسه العلم والخُلق، متعاوناً متكافلاً مع أبناء الوطن جميعاً، وأن يشعر بأنه جزء من المجتمع، ويضع مصالح الجماعة قبل مصلحته الفردية.

يا شباب الجزائر: كونوا أصحاب عقائد تعيشون لها، لا أصحاب عقائد تعيشون بها، فإن الذي يعيش للعقيدة يبقى حياً خالداً، ولو أخذته المنيّة منذ قرون، أما الذي يعيش بالعقيدة فهو يمشي فوق الأرض كمن دُفن تحتها..

إضاءة حول الدكتور «أحمد طالب الإبراهيمي»

06 جوان 1952، وكانت تصدر كل نصف شهر، ولم يكن لها مقرّ مُستقل، بل كانت مرتبطة بجمعية العلماء المسلمين في المقرّ والإمكانات المادية، ومُديرها «عطاء الله سوفاري» كان عضواً في هيئة إدارة جريدة البصائر. وقد توقّفت الجريدة عن الصدور في 30 جويلية 1954 وهو تاريخ آخر عدد لها من جُملة 36 عدداً صدرت للجريدة، ولم تكن تصدر بشكل مستمرّ ومتواصل، فقد تعطلت عن الصدور في بعض فترات عُمرها الذي امتدّ حوالي عامين. وكان من أهداف الجريدة تحرير النُخب المُقرّنة من الاغتراب، ومن بين أقلامها: مالك بن نبي، عبد العزيز خالدي، محمد الشريف الساحلي، محمد أعراب..

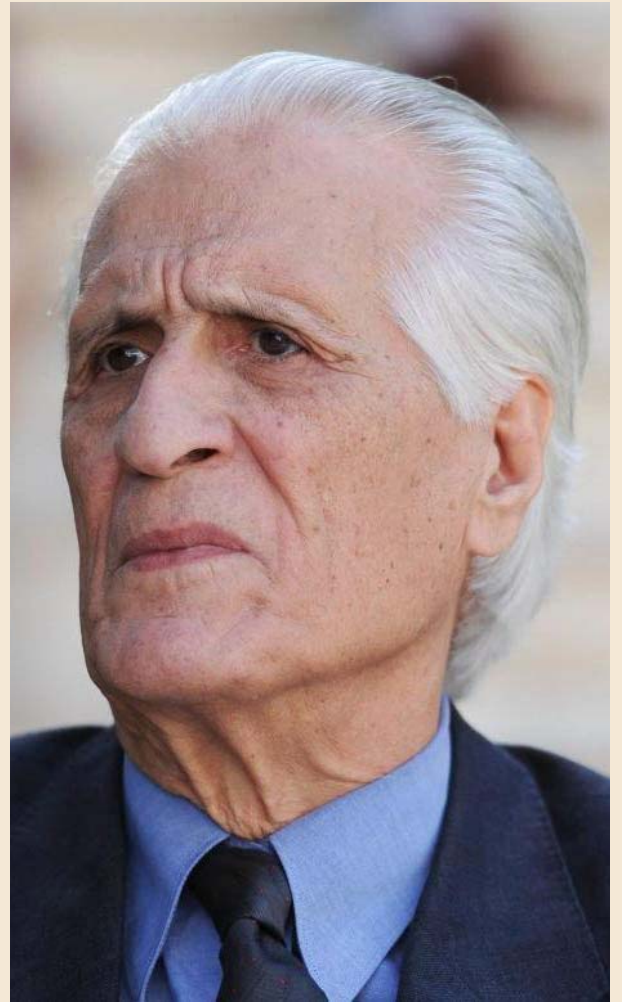
تولّى الدكتور «أحمد طالب الإبراهيمي» مسؤوليات عديدة بعد استقلال الجزائر، منها: وزير التربية الوطنية (-1965 1970)، وزير الإعلام والثقافة (1970 - 1977م)، وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية (1977 - 1982)..

ومن إنجازاته في مجال الثقافة والفكر، تأسيس مجلة الثقافة (1971)، تأسيس المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية (1986). وكان عضواً في المجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) (1968 - 1974). وعضو بمجمع اللغة العربية بدمشق (1972)، وعضو بمجمع اللغة العربية بالقاهرة (1986)، وعضو مؤسس لمعهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية بفرانكفورت بألمانيا (1982)، وعضو المجمع الملكي الأردني لبحوث الحضارة الإسلامية (1983)، وعضو منتدى الفكر العربي بالأردن..

خلف الدكتور «أحمد طالب الإبراهيمي» أعمالاً كثيرة مطبوعة منها: إسهام في تاريخ الطب العربي بالمغرب العربي (1963)، رسائل من السجن (1966)، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1972)، المعضلة الجزائرية: الأزمة والحل (1995)، كما قام بجمع وتقديم آثار والده الإمام العلامة الشيخ «محمد البشير الإبراهيمي»، وأصدرها في كتاب عام 1996 عن «دار الغرب الإسلامي» في بيروت.

الدكتور «أحمد طالب الإبراهيمي» مناضل وسياسي ومفكّر له تاريخه الثوري والعملية والعلمي. ولد في «سطيف»، في الخامس من شهر جانفي 1932. انتقل مع والده العلامة الشيخ «محمد البشير الإبراهيمي» إلى مدينة تلمسان حيث تلقى فيها تعليمه الابتدائي، وواصل تعليمه الإعدادي والثانوي في مدينة «أفلو». حاز على شهادة البكالوريا في جوان 1949. «وفي صائفة 1954، سافر الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي إلى باريس لإنهاء دراسته الجامعية، وفي تلك السنة اندلعت ثورة التحرير الجزائرية المباركة ضد الاستعمار الفرنسي، فهجّر مقاعد الجامعة، وانصهر مع شعبه في معركة تحرير الجزائر وإنقاذها من الدوبان في كيان الغرب الدخيل، وكانت أولى المسؤوليات التي ألقت بها قيادة الثورة على كاهله هي تأسيس ورئاسة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1955؛ لتعبئة النخبة المتعلمة.. التحق بالتنظيم السري لتأطير وتوعية المهاجرين الجزائريين بفرنسا.. وبعد عامين من النشاط السري انكشف أمره فألقت السلطات الفرنسية القبض عليه وزجّت به في السجن لمدة خمس سنوات (1957 - 1961)، وعندما أفرج عنه استأنف دراسته وحصل على شهادة الدكتوراه في الطب عام 1962، كما أستأنف نضاله السياسي؛ حيث عيّنته قيادة الثورة عضواً في بعثتها لدى الأمم المتحدة بنيويورك».

يعود إليه الفضل في ظهور جريدة «الشّاب المُسلم» الناطقة باللغة الفرنسية، حيث جاء في كتابه «مُذكّرات جزائري»، حول فكرة إنشاء الجريدة، قوله: «عرضت المشروع على الشخصيات الثلاث التي تُدير جمعية العلماء - في غياب والدي - العربي التبسي، ومحمد خير الدين، وأحمد توفيق المدني، فوافقوا عليه، واعتبروه مُقدمة لإنشاء حركة لشباب الجمعية، وكدليل على تشجيعهم للفكرة، قيل أحمد توفيق المدني كتابة افتتاحية العدد الأول التي تناولت أفكار مشروعني نفسها». ظهر العدد الأوّل من جريدة «الشّاب المُسلم» يوم الجمعة



أقرب ما يكون إليك..



<https://elayemnews.dz>

NEW الأيَّاه



https://elayemnews.dz @elayemnews

الأيام NEW

الملحق السياسي

العدد 5608 - الأحد 12 أكتوبر 2025 م الموافق لـ 20 ربيع الثاني 1447 هـ

خطة ترامب في غزة..

أقل من سلام وأكثر من هدنة

19-11

لا هدنة تستمر دون آليات مراقبة دولية..
الفرصة الأكثر جدية لكن !
الدكتور حاتم رشيد - باحث فلسطيني



موازنة دقيقة.. الجزائر بين دعم غزة
والتحذير من خطة ترامب
عثمان لحياني - محلل سياسي - الجزائر



من الميدان إلى المنبر الدولي..
خطاب حماس الجديد يعيد صياغة المعادلة
جمال مارس - محلل سياسي



7 أكتوبر.. الطوفان الذي أعاد فلسطين
إلى ضمير الأمة
الدكتور عصام عبد الشافي - باحث ومفكر - مصر



بعد أكثر من 24 شهرا..
احذروا الهدنة التي تقتل
منصور قدور بن عطية - محلل سياسي - الجزائر



انسحاب «إسرائيل» من غزة..
تكتيك أم اعتراف بالهزيمة؟
أحمد البحري - محلل سياسي



خطة من 20 بندا.. ماذا بين السطور؟
منير شحادة - عميد سابق في الجيش اللبناني



العين التي ترى عن قرب..
الموقف المصري يتجاوز دور الوسيط التقليدي
أنس قاسم المرفوع - باحث في مركز دراسات الشرق للسلام



مستقبل غزة المجهول..
من قال إن وعود ترامب تكفي لإيقاف المأساة؟
الدكتور يقين داوود - باحث فلسطيني



غزة على مفترق الحلول الصعبة..
هل الانسحاب الجزئي يضمن نهاية الحرب؟
حسين قنبر - مدير مركز دراسات الشرق للسلام



خطة ترامب في غزة..

أقل من سلام وأكثر من هدنة

إعداد: ربيعة خطاب

تقف غزة اليوم عند مفترق حاسم بين الحرب والهدنة، التي مهما امتدت، فلن تُعدّ سلاما حقيقيا أمام عمق الجرح الفلسطيني الممتد لعقود، والذي انفجرت آلامه منذ بدء معركة طوفان الأقصى قبل عامين. وقد أظهرت هذه المعركة فشل «إسرائيل» في كسر إرادة المقاومة، ما دفعها لاستهداف المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، بأسلحتها الإبادة. ومهما بدا وقف إطلاق النار خطوة فارقة، فإنه قد يتحوّل في الواقع إلى إعادة ترتيب للنفوذ، حيث تتقاطع السياسة بالميدان وتحوّل الخرائط العسكرية إلى أدوات ضغط واستراتيجية جديدة. ومع إعلان خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وإبداء موافقة حماس وفصائل المقاومة من جانب، وسلطة الاحتلال الإسرائيلي من جانب آخر، تتباين القراءات بين الترحيب الحذر والريبة، فيما يقدم خبراء ومحللون عرب وفلسطينيون رؤى متنوّعة تكشف عمق التعقيدات وتطرح تساؤلات مصيرية حول مستقبل القطاع وإمكانية تثبيت أي تقدم ميداني أو سياسي.

يخدم الاستقرار، في حين يرى المفكّر حسين قنبر أن الانسحاب الإسرائيلي ليس سوى منعطف استراتيجي يفتح الباب أمام إعادة قراءة شاملة لمسار الصراع.

هكذا، تتكامل هذه القراءات في رسم مشهد تتقاطع فيه السياسة بالميدان، وتتواجه فيه إرادة الشعوب مع حسابات القوى الكبرى. فغزة - التي قاومت الحرب ودفعته أثمانها الباهظة - تجد نفسها اليوم أمام اختبار جديد، بين سلام مشروط بالهيمنة وهدنة مؤقتة تبحث عن ضمانات، فيما يبقى صوت الإنسان الفلسطيني هو الثابت الوحيد وسط ضجيج الخطط والاتفاقات.

بالضباب والشكوك.

وتبرز في المقابل مواقف دول عربية أعادت ترتيب حضورها في المشهد الفلسطيني، وفي مقدمتها مصر والجزائر. فالقاهرة - كما يوضح الأستاذ أنس قاسم المرفوع - استعادت دورها التقليدي كوسيط واقعي يجمع بين المبدأ والمصلحة، بينما تمسّكت الجزائر بموقف ثابت يوازن بين الدعم الإنساني لوقف الحرب والتحفظ السياسي تجاه خطط غير واضحة، كما يؤكد المحلل عثمان لحياني. أما الخبير اللبناني منير شحادة، فيقدّم قراءة نقدية لخطة ترامب بوصفها «ترتيبا مؤقتا يخدم مصالح واشنطن و(تل أبيب) أكثر مما

في هذا السياق، أطلقت «الأيام نيوز» هذا الملف التحليلي الذي يجمع شهادات نخبة من الباحثين والخبراء العرب والفلسطينيين، لرسم صورة متكاملة للمشهد السياسي والأمني في غزة، من زوايا متقاطعة تجمع بين الواقعية النقدية والرؤية الاستشرافية. فمن حاتم رشيد الذي يرى في المبادرة الأمريكية «الفرصة الأكثر جدية منذ سنوات» إذا ما ترافقت بآليات مراقبة دولية، إلى يقين داوود الذي يصف وعود ترامب بأنها «متأرجحة بين الخيال والاضطراب»، مروراً بمنصور قدور بن عطية الذي يعتبر الهدنة «استراحة قسرية لا نهاية حرب»، تتجلى لوحة من الأصوات المتعددة التي تلتقي عند قناعة واحدة: أن طريق السلام في المنطقة ما يزال محفوفاً

7 أكتوبر.. الطوفان الذي أعاد فلسطين إلى ضمير الأمة



بعد مرور سنتين على اندلاع ملحمة طوفان الأقصى، ما زال صداها يتردّد في الوجدان العربي والإسلامي، بوصفها لحظة مفصلية أعادت تعريف الوعي الجمعي تجاه فلسطين، وكسرت صورة التفوّق المطلق التي روّجت لها آلة الاحتلال لعقود، إذ كان السابع من أكتوبر 2023 أكثر من حدث عسكري؛ كان صرخة في وجه النسيان، وإعلاناً بأن إرادة الشعوب لا تُقهر مهما طال زمن الهزيمة. من هذا المنطلق، يؤكد الباحث والمفكر المصري الدكتور عصام عبد الشافي أن ذكرى ذلك اليوم ستبقى علامة فارقة في تاريخ الأمة، لأنها أعادت للأجيال معنى العزة والكرامة، وكشفت زيف أسطورة «الجيش الذي لا يُقهر»، لتفتح مرحلة جديدة من الوعي والمقاومة تعيد للقضية الفلسطينية مركزيتها في ضمير العالم العربي والإسلامي.



الدكتور عصام عبد الشافي

باحث ومفكر - مصر

أكد الباحث والمفكر المصري الدكتور عصام عبد الشافي في تصريح لـ«الأيام نيوز» أن ذكرى السابع من أكتوبر 2023، يوم ملحمة طوفان الأقصى، ستبقى محطة تاريخية فارقة في الوعي العربي والإسلامي، لأنها أعادت للأمة جزءاً من ذاكرة العزة والكرامة، وكشفت زيف أسطورة «الجيش الذي لا يُقهر» وعزّت المنظومة الصهيونية أمام العالم.

وأوضح عبد الشافي أن طوفان الأقصى لم يكن مجرد عمل عسكري، بل كان فعلاً تحريراً مقاوماً أعاد الاعتبار لقضية فلسطين في ضمير الشعوب، بعد عقود من محاولات التهميش والتطبيع والخللان الرسمي. وقال إن هذا اليوم أعاد تعريف مفهوم القوة، فالقوة الحقيقية ليست في السلاح المتطور ولا في الدعم الغربي غير المحدود، بل في الإرادة والصمود والإيمان بعدالة القضية.

وأشار إلى أن ما حدث في السابع من أكتوبر مثّل نقطة تحول في معادلات الردع الإقليمي، وأعاد رسم خطوط الصراع بين محور المقاومة ومحور التطبيع، مبرزاً أن المقاومة الفلسطينية استطاعت

دائماً لتذكير الأجيال القادمة بأن الحرية تُنتزع ولا تُمنح، وأن الشعوب التي تملك إرادتها لا تُهزم مهما تكالبت عليها قوى الاستعمار والهيمنة. كما دعا إلى تحويل هذه الملحمة إلى منهج وعي ومقاومة في كل ميادين الفكر والسياسة والإعلام، لتبقى فلسطين في قلب الأمة، رمزا للوحدة والصمود. وختم عبد الشافي تصريحه بالقول: «ذكرّوهم دائماً بأيام مجدنا، بأيام عزتنا وكرامتنا، فملحمة طوفان الأقصى ليست حدثاً عابراً، بل بداية وعي جديد يعيد للأمة ثقتها بنفسها ويؤكد أن زمن الهزائم قد ولى».

أن تفرض معادلة جديدة عنوانها "الكرامة قبل السلام"، رغم حجم العدوان والتواطؤ الدولي.

وأضاف الباحث المصري أن الأنظمة التي هزلت نحو التطبيع خسرت ما تبقى من مصداقيتها أمام شعوبها، لأن طوفان الأقصى فضح التناقض بين خطاب المقاومة الشعبي وخطاب الاستسلام الرسمي، مؤكداً أن التاريخ لن يرحم من تواطأ أو صمت أمام الجرائم الصهيونية.

وشدد عبد الشافي على أن ذكرى الطوفان يجب أن تُستحضَر

لا هدنة تستمر دون آليات مراقبة دولية.. الفرصة الأكثر جدية لكن !



مفتتحاً تصريحه بالحديث عن «الفرصة الأكثر جدية منذ سنوات لوقف آلة الحرب الإسرائيلية»، عقب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن موافقة كل من حماس و«إسرائيل» على خطته الجديدة، يرى الباحث الفلسطيني حاتم رشيد أن هذا الإعلان يختلف عن سابقاته من حيث المصادقية والدوافع. فترامب - كما يقول - يربط نجاحه الشخصي بتنفيذ الخطة، في وقت تجد فيه «إسرائيل» نفسها أمام وضع معقد لا تملك فيه ترف المراوغة المعتاد. وبينما تمثل المرحلة الأولى من الاتفاق خطوة فارقة تشمل وقف المجازر والإفراج عن الأسرى وفتح المعابر، يحذر رشيد من أن الطريق لا يزال طويلا نحو ما يوصف بـ«سلام حقيقي»، وأن الاحتلال، الذي يواصل جرائمه المنظمة ضد المدنيين، قد يحوّل هذا الاتفاق إلى مجرد هدنة مؤقتة ما لم تُرفق بآليات مراقبة دولية وضمانات سياسية رادعة.



الدكتور حاتم رشيد

باحث فلسطيني

يؤكد الباحث الفلسطيني حاتم رشيد - في تصريح خصّ به «الأيام نيوز» - أن إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن موافقة «إسرائيل» وحماس على خطته هذه المرة يحظى بمصادقية أكبر مما سبق إعلانه، مشيراً إلى أن ترامب لن يسمح لـ«إسرائيل» بخرق الاتفاق لأنه بحاجة شخصية إلى نجاحه، إذ باتت سمعته مرهونة بتنفيذ الخطة. ويرى رشيد أن «إسرائيل» تواجه وضعاً أصعب مما اعتادت، وأن تنفيذ المرحلة الأولى يصب في مصلحتها من جهة، لكنه في الوقت ذاته يجردها من مبرر مواصلة حملة الإبادة والتجوع، وهو ما سعت إليه حماس عندما وافقت على الخطة وواصلت التفاوض على تفاصيلها بدعم سياسي من دول عربية وإسلامية أجبرت واشنطن و«تل أبيب» على قدر أكبر من المرونة.

ويشير حاتم رشيد إلى أن المرحلة الأولى من الاتفاق حاسمة، لأنها تشمل إفراج المقاومة عن كافة الأسرى الأحياء، مقابل التزام الاحتلال بوقف حملة الإبادة والتجوع، وهو ما يمثل بداية وقف إطلاق النار ووقف المجازر اليومية، وفتح الطريق أمام تدفق المساعدات الإنسانية، ووقف النزوح المتكرر لسكان غزة وعودتهم إلى بيوتهم وخيامهم. ويؤكد أن وقف المذبحة هو كسب إنساني كبير، يرفع عن السكان أنقلا المعاناة الطويلة والمستمرة، وأن هذا الإنجاز لم يكن ليحدث لولا يقظة الرأي العام الدولي وتجدد عشرات الشعوب التي أظهرت تضامناً مبهراً مع أهل غزة.

ويحذر الباحث الفلسطيني - الذي خص «الأيام نيوز» بتصريحه في الموضوع، من أن الاحتلال لن يتوقف عن خلق العراقيل، وأن التعافي من الكارثة سيستغرق سنوات طويلة، وأن المراحل التالية من الاتفاق ستكون أصعب، خصوصاً ما يتعلق بالسلاح والأنفاق والقدرات المتاحة لتصنيع بعض الأسلحة الخفيفة، مع احتمال ملاحقة واغتيال عناصر المقاومة. ويشير إلى أن المبالغة في توصيف ترامب للاتفاق كـ«سلام شامل ينهي صراعاً تاريخياً» لا تعكس الواقع، وأن الحل النهائي لا يزال بعيداً، وأن الطريق نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة طويل وشائك، خصوصاً في ظل الحديث عن إدارة دولية للقطاع وانتشار محتمل لقوات أجنبية وعربية.

ويضيف رشيد أن جرائم «الاحتلال الإسرائيلي» مستمرة على جميع المستويات، فهي تفرض حصاراً خانقاً على غزة منذ سنوات، ما يحد من دخول المواد الغذائية والأدوية والوقود والمستلزمات الطبية، ويؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة حالات المجاعة ونقص الخدمات الأساسية. ويؤكد أن هذا الحصار يشكل سياسة إبادة منظمة تستهدف المدنيين، وينتهك القوانين الدولية بشكل صارخ. ويشير أيضاً إلى الهجمات العسكرية المدمرة على المنازل والمدارس والمستشفيات، ما أسفر عن وفاة آلاف المدنيين، بينهم النساء والأطفال، وخلق معاناة نفسية مستمرة للسكان، وهو جزء

من سياسة الاحتلال الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني.

ويؤكد رشيد أن الاحتلال يمارس عمليات الاعتقال والاعتقال المستمرة لعناصر المقاومة والنشطاء السياسيين والمواطنين العزل، دون أي محاكمة عادلة، ما يشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق الأساسية. كما يستهدف البنى التحتية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس وشبكات الكهرباء والمياه، ويجعل السكان عاجزين عن العودة إلى حياة طبيعية. ويضيف أن النزوح القسري أصبح سمة يومية، ويضطر آلاف الفلسطينيين للعيش في مخيمات مؤقتة أو خيام، تحت ظروف صعبة تفتقد للحد الأدنى من مقومات الحياة.

ويشير رشيد إلى أن الاحتلال يستهدف التعليم والثقافة أيضاً، من خلال منع دخول المواد التعليمية وقصف المؤسسات التعليمية، ما يحرم الأطفال من حقهم الأساسي في التعلم ويخلق جيلاً محروماً من الفرص. ويؤكد أن الضغط النفسي ومحاولات طمس الهوية الوطنية الفلسطينية مستمرة، من خلال القيود على التنقل والاعتقالات والتضييق على الإعلام، وكلها وسائل لإضعاف المجتمع وتحطيم الروح المعنوية للشعب الفلسطيني.

ويؤكد رشيد أن تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق يمثل اختباراً لقدرة المجتمع الدولي على فرض الالتزام على الاحتلال، وأن إطلاق الأسرى ووقف المجازر وفتح المعابر الإنسانية يمثل إنجازاً إنسانياً مهماً، لكنه هش ما لم تتوفر آليات مراقبة دولية دقيقة. ويضيف أن أي انسحاب تكتيكي إسرائيلي من القطاع، حتى لو بدا كإشارة للسلام، لا يمثل تغييراً استراتيجياً، بل خطوة مؤقتة لتخفيف الضغط على الجيش والقيادة السياسية، مع الاحتفاظ بالسيطرة الجوية والاستخباراتية.

ويشدد رشيد على أن النجاح في تحويل هذه الهدنة إلى إنجاز

مستدام يعتمد على التضامن العالمي واليقظة الدولية، لأن الاحتلال يعرف كيف يستخدم أي اتفاقية أو التزام لتبرير ممارساته وإعادة ترتيب أوراقه. ويضيف أن المرحلة الحالية، رغم أهميتها، لا تعني نهاية الصراع ولا انتهاء الجرائم الإسرائيلية، بل هي مجرد فرصة لإنقاذ حياة المدنيين وتقليل معاناتهم. الطريق أمام الفلسطينيين لا يزال طويلاً، وما تحقق حتى الآن يجب أن يُستغل لتحويل الرصيد الرمزي والإنساني إلى خطوات سياسية ملموسة لضمان حقوق الشعب الفلسطيني واستعادة وطنه المحتل.

ويشير رشيد إلى أن «الجرائم الإسرائيلية» تشمل الحصار، القصف، الاغتيالات، الاعتقالات التعسفية، استهداف البنى التحتية، تهجير السكان، منع التعليم، وطمس الهوية الوطنية، وكلها تمثل سياسة ممنهجة تهدف إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه الطبيعية. ويؤكد أن ما تحقق من هدنة ومرحلة أولى من الاتفاق هو بلا شك إنجاز إنساني، لكنه ليس ضماناً للحقوق الوطنية للفلسطينيين، ولا يمكن أن يعفي الاحتلال من محاسبته على كل جرائمه السابقة والمستمرة.

ويختم رشيد بالقول: «إن المرحلة الحالية تمثل فرصة لتقليل الكارثة الإنسانية، لكن أي تأجيل أو تقاعس في متابعة الالتزامات سيحول هذه الإنجازات إلى نصوص على الورق، ويترك غزة تحت تهديد مستمر، فيما الاحتلال يستمر في استخدام القوة والخداع للسيطرة على الأرض والموارد والأرواح. الطريق أمام الفلسطينيين لا يزال طويلاً، وما تحقق حتى الآن يجب أن يُستغل لضمان خطوات ملموسة نحو حقوق الشعب الفلسطيني واستعادة وطنه، وتحويل الرصيد الرمزي والإنساني إلى تأثير سياسي دائم».

العين التي ترى عن قرب..

الموقف المصري يتجاوز دور الوسيط التقليدي

لا يبنى على أنقاض المنازل أو دموع الأطفال، بل على الحوار والتفاهم واحترام الحقوق المشروعة.

كما أشار إلى أن سياسة مصر تجاه قطاع غزة تجمع بين الثبات على المبادئ والحرص على المصالح الوطنية، وأن دعمها التاريخي للقضية الفلسطينية يسير جنباً إلى جنب مع حماية أمنها القومي وحدودها، مؤكّداً أن القاهرة تعمل بلا كلل لرفع المعاناة الإنسانية عن أهل غزة، وتعزز منظومتها الأمنية على الحدود لمنع التهريب والاختراقات، في إطار حماية الطرفين معا.

حول التنسيق بين مصر والسلطة الفلسطينية في مرحلة ما بعد الحرب، أكد الباحث أن هذا التنسيق قائم وفعال منذ اندلاع الحرب، سياسيا وأمنيا، ويهدف إلى توحيد الصف الفلسطيني والحفاظ على استقرار غزة كمدخل لاستقرار فلسطين بالكامل. وأوضح أن مصر تجري اتصالات مكثفة مع جميع الأطراف لضمان إعادة الإعمار وبناء مؤسسات السلطة الوطنية في القطاع وفق رؤية وطنية جامعة.

ولفت إلى أن الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حماس والجهاد، تنظر إلى الدور المصري المتصاعد بعين الاحترام والتقدير، معتبرة القاهرة البيت الكبير الذي لا يُستغنى عنه، وأن الوساطة المصرية ناجحة لأنها لا تفرض شروطا، بل تعمل بصبر وحكمة لتقريب وجهات النظر من منطلق مصلحة الشعب الفلسطيني العليا، خلافا لأدوار إقليمية أخرى استخدمت القضية كورقة صراع.

وأشار إلى أن إشادة رياض منصور بجهود ترامب ترتبط بالمبادرات الإنسانية العاجلة، وأن أي دور دولي مستقبلي يجب أن يستند إلى حيادية وعدالة واحترام قرارات الأمم المتحدة، مؤكّداً أن مصر تمتلك القدرة على ضمان مصداقية أي وساطة دولية.

وفيما يخص الرسائل الموجهة إلى الأطراف الإقليمية مثل قطر وتركيا وإيران، شدد الباحث على أن استضافة القاهرة لتوقيع الاتفاق تؤكد مصداقية الدور المصري وحياديته، وتعيد القضية الفلسطينية إلى جوهرها بعيدا عن المناورات الإقليمية.

وأخيرا، أكد أن استمرار الدور المصري في غزة يعزز مكانة القاهرة عربيا ودوليا، ويمهد الطريق لاستعادة ريادتها في ملفات إقليمية أخرى مثل ليبيا وسوريا والسودان، معتبرا أن العلاقات الفلسطينية-المصرية تدخل مرحلة نوعية من الشراكة الاستراتيجية تشمل التنمية والأمن والسيادة، لتظل مصر دائما سندا قويا للشعب الفلسطيني وأحد أعمدة الاستقرار في المنطقة.

الواقعية يكون أكثر استدامة من ما يفرض بالسلاح. وأوضح أن الرئيس السادات اختار الطريق الأصعب طريق السلام، مؤكّدا أنه ليس تخليا عن الحقوق بل سعيًا لتحقيقها على أرض الواقع، مضيفاً أن معركة السلام أشرس من الحرب وتتطلب شجاعة لا تقل عنها.

وأشار إلى أن مصر كانت حاضرة في كل محطة فارقة في تاريخ القضية الفلسطينية، من تقديم الدماء في حرب 1948 واستقبال اللاجئين، إلى دورها المحوري في حرب 1973 والمصالحة بين الفصائل الفلسطينية، فضلا عن تمسكها بالدفاع عن الشرعية الدولية وحقوق الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية. وأضاف أن أي محاولة لتحويل التحالفات بعيدا عن المحور المصري لم تخدم سوى مصالح ضيقة، وأن مصر تظل الحليف الاستراتيجي الذي يفهم أن إدارة ظهر الفلسطينيين لها تعني خسارة ركيزة أساسية.

وذكر أن الرئيس السادات لخص العقيدة المصرية بقوله: «نحن لا نفرط في ذرة من تراب فلسطين، لكننا نريد أن نسترد هذا التراب بالحكمة وبسلام الشجعان»، مؤكّدا أن التثمين الفلسطيني الحالي للدور المصري يمثل عودة إلى الجذر الاستراتيجي وإعلانا بأن القاهرة ستظل الراعي الأمين للقضية الفلسطينية وكل القضايا العربية.

حول دعوة الرئيس السيسي لنظيره الأمريكي لحضور توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، أكد الباحث أن ذلك يعكس عمق وتميز العلاقات المصرية-الأمريكية، ويظهر أن القاهرة حلقة الوصل الأساسية والجسر الموثوق بين واشنطن والعالم العربي. وأوضح أن استضافة الحلول على أرض مصر تؤكد أن الحلول الحقيقية والدائمة لا تفرض من الخارج، بل تنبع من صميم المنطقة، وأن مصر قادرة على صياغة هذه الحلول بفعل قوتها التاريخية وديبلوماسية المتوازنة. وأكد أن هذا الدور المصري قائم على الأخوة والمسؤولية التاريخية، وأن دعم مصر للشعب الفلسطيني ليس مساومة بل واجب قومي وإنساني، وأن أمن مصر مرتبط ارتباطا وثيقا باستقرار المنطقة وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

وأشار إلى أن التدخل الشخصي للرئيس السيسي في جهود التهدئة يجسد عقيدة دبلوماسية مصرية راسخة تقوم على الحلول السياسية لا العسكرية، مؤكّدا أن الموقف المصري لا ينطلق من رد الفعل، بل من رؤية استراتيجية ترى في الحلول السياسية السبيل المستدام لإنهاء الأزمات. وأضاف أن تدخل الرئيس السيسي يرسل رسالة واضحة إلى الداخل والخارج بأن القضية الفلسطينية ليست ملفا عابرا، وأن دماء المدنيين أغلى من أي حسابات سياسية ضيقة، وأن السلام الحقيقي

كما في كل مرة، تعود القاهرة إلى واجهة المشهد الفلسطيني - لا كوسيط فحسب، بل كركيزة تاريخية للاتزان العربي ورمز للدبلوماسية الواقعية التي تجمع بين المبدأ والمصلحة. ومع تصاعد التحركات السياسية عقب اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، برز الدور المصري مجددا باعتباره الضامن الأكثر قدرة على ترجمة التهديدات إلى مسار سياسي مستدام. ويرى الأستاذ أنس قاسم المرفوع أن إشادة السفير الفلسطيني رياض منصور بالدور المصري ليست مجاملة دبلوماسية، وإنما اعتراف بواقع تكّرس عبر التاريخ والجغرافيا والسياسة معا. فمصر، كما يؤكد، لم تغب يوما عن قلب القضية الفلسطينية، بل ظلّت حاضرة في كلّ مفصل مصيري من تاريخها، حاملة ثقلها الأخلاقي والدولي ومسؤوليتها القومية تجاه شعب يعتبر أمنه واستقراره امتدادا لأمنها القومي.



أنس قاسم المرفوع

باحث في مركز دراسات الشرق للسلام

في تصريح لـ«الأيام نيوز»، أكد الأستاذ أنس قاسم المرفوع، الباحث في مركز دراسات الشرق للسلام، أن تثمين السفير الفلسطيني رياض منصور للدور المصري في هذا التوقيت بالذات لا يعدو كونه اعترافا بواقع ثابت جغرافيا وتاريخيا وسياسيا. وأضاف أن مصر لم تغب يوما عن قلب المعادلة الفلسطينية، مشددا على أن التأكد الحالي لدورها يأتي في لحظة حرجة تتطلب راع إقليمي يحمل ثقلها التاريخي ومكانتها الأخلاقية والدولية.

ولفت إلى أن زعامة القاهرة ليست منحة من أحد، بل هي مسؤولية تاريخية تفرضها الجغرافيا والسياسة، وأن المدرسة المصرية في التعامل مع القضية الفلسطينية، كما جسدها الرئيس الراحل محمد أنور السادات، آمنت دائما بأن ما يتحقق بالسلام والدبلوماسية

غزة على مفترق الحلول الصعبة..

هل الانسحاب الجزئي يضمن نهاية الحرب؟



حسين قنبر

مدير مركز دراسات الشرق للسلام

يتجاوز سياسة البيانات إلى إجراءات عملية تضمن حماية المدنيين ووقف العدوان المستمر على غزة، معتبرا أن استمرار المعاناة الإنسانية هو نتيجة مباشرة لعجز المنظومة الدولية عن فرض التزاماتها القانونية والأخلاقية على الاحتلال.

وشدد مدير مركز دراسات الشرق للسلام على أن المطلوب اليوم ليس إدارة الصراع، بل إنهاؤه جذريا عبر تسوية عادلة وشاملة تضع حدا لدوامه العنف وتعيد الثقة بالعدالة الدولية، موضحا أن القضية الفلسطينية ليست ملفا إنسانيا فحسب، بل قضية تحرر وطني وكرامة إنسانية تمثل معيارا لمصداقية النظام الدولي بأسره.

وأضاف قنبر أن التحركات الإقليمية والدولية يجب أن تنطلق من رؤية سياسية واضحة تعتبر فلسطين محور الاستقرار لا مصدر التوتر، داعيا إلى تفعيل الدبلوماسية الوقائية وتعزيز مسارات الحوار العربي المشترك لحماية المكتسبات الفلسطينية من أي محاولات للاتفاف أو التطبيع المجاني الذي يمنح الاحتلال شرعية زائفة.

وختم قنبر تصريحه بالتأكيد على أن مركز دراسات الشرق للسلام سيواصل أداء دوره في دعم كلي مبادرة تخدم السلام العادل والمستدام القائم على إنهاء الاحتلال، وتعزيز ثقافة المقاومة السلمية، وبناء وعي استراتيجي عربي يوحد الجهود لنصرة فلسطين. وقال: «إن الدفاع عن فلسطين ليس موقفا سياسيا عابرا، بل التزام أخلاقي وإنساني تجاه أعدل قضايا القرن، ولن يكون هناك سلام حقيقي في المنطقة ما لم يتحقق العدل للفلسطينيين أولا».

اعتباره خطوة سياسية شكلية، بل يجب أن يكون تحولا استراتيجيا نحو إنهاء الاحتلال بكل مظاهره، ووقف سياسة الاستيطان والتهجير القسري والحصار التي تمثل خرقا فاضحا للقانون الدولي الإنساني، مؤكّدا أن السلام الحقيقي لا يقوم على بقاء المحتل، بل على إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته الكاملة على أرضه.

وأشار إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب إجماعا عربيا ودوليا صادقا على دعم الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حق العودة، وحق إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وقال إن هذه اللحظة تستدعي من المجتمع الدولي أن

تبدو اللحظة مشحونة بالتحولات السياسية والتجاذبات الإقليمية، حيث يبرز القرار المتعلّق بالانسحاب التدريجي للقوات «الإسرائيلية» من قلب غزة كإشارة تحمل في طيّاتها مزيجا من الوعود بالتهذبة ومخاوف إعادة إنتاج الأزمة. ويرى المفكر والباحث الأستاذ حسين قنبر، مدير مركز دراسات الشرق للسلام، أن هذا التطوّر لا يمكن التعامل معه كحدث عابر في مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بل كمنعطف حاسم يستدعي إعادة قراءة المشهد برّمته، وفرصة حقيقية لإعادة توجيه بوصلة الفعلين العربي والدولي نحو تحقيق العدالة ورفع المظالم التاريخية عن الشعب الفلسطيني. ومن هذا المنطلق، يقدّم قنبر رؤية نقدية تدعو إلى تجاوز منطق إدارة الصراع نحو إنهائه جذريا، مؤكّدا أن «السلام» الحقيقي لا يمكن أن يقوم على بقاء الاحتلال، بل على تفكيك منظومته وتمكين الفلسطينيين من ممارسة سيادتهم الكاملة على أرضهم وفق قرارات الشرعية الدولية.

أكد المفكر والباحث الأستاذ حسين قنبر، مدير مركز دراسات الشرق للسلام لـ«الأيام نيوز»، أن القرار المعلن بشأن الانسحاب يمثل لحظة فارقة في مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وفرصة حقيقية لإعادة تصويب بوصلة العمل الإقليمي نحو تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، واستعادة حقوقه المشروعة وفق قرارات الشرعية الدولية.

وأوضح قنبر أن أي انسحاب من الأراضي الفلسطينية لا يمكن

انسحاب «إسرائيل» من غزة.. تكتيك أم اعتراف بالهزيمة؟

ويتابع البحري أن «جيش الاحتلال وصل إلى مرحلة متقدمة من الإنهاك الجسدي والنفسي بسبب المقاومة الشرسة داخل غزة، حيث يعاني العديد من الجنود من اضطرابات نفسية نتيجة ما يواجهونه من تصد متواصل، بالإضافة إلى الخسائر البشرية اليومية التي تكبدها الجيش في المعارك».

ويشير إلى أن «هذه العوامل مجتمعة دفعت القيادة الإسرائيلية، سواء العسكرية أو السياسية، إلى الموافقة على الانسحاب، مع الحرص على إبقاء وجود رمزي أو موطن قدم داخل القطاع لحفظ ماء الوجه أمام الرأي العام الإسرائيلي».

ويختم البحري بالتحذير من أن هذا الانسحاب لا يعني نهاية الحرب، بل قد يكون مقدمة لجولة جديدة من الصراع، قائلا: «الأيام القليلة القادمة ستكون اختبارا حقيقيا للجميع «للكيان الإسرائيلي» وللوسطاء، وللפלستينيين أنفسهم وأعتقد أن الحرب ستعود بصورة أشد وأوسع، ليس فقط في غزة، بل ربما تمتد إلى لبنان أو اليمن أو حتى إيران».



أحمد البحري

محلل سياسي

ويضيف أن «الأيام القليلة الماضية شهدت ضغوطا كبيرة على الكيان من جهات مختلفة؛ من الولايات المتحدة والرئيس ترامب، ومن المجتمع الدولي الذي طالب بوضوح بإنهاء العدوان والقبول بالصفقة المطروحة، فضلا عن الضغوط الداخلية المتزايدة من عائلات الأسرى والمعارضة داخل «إسرائيل» نفسها».

الانسحاب الإسرائيلي من غزة لا يعكس نهاية الحرب، بل خطوة تكتيكية اضطرارية فرضتها الضغوط الدولية والداخلية وتراجع قدرات جيش الاحتلال، فيما تحاول «تل أبيب» الاحتفاظ بوجود رمزي داخل القطاع لتفادي الإقرار بالهزيمة، وفقا للمحلل اليمني أحمد البحري.

يؤكد المحلل اليمني أحمد البحري في تصريحات لـ«الأيام نيوز» أن انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة لا يمكن وصفه بأنه انسحاب كامل أو نهائي، بل هو انسحاب تكتيكي واضطراري جاء نتيجة ضغوط متعددة وتدهور في قدرات جيش الاحتلال داخل القطاع.

ويقول البحري إن «القوات الإسرائيلية لم تغادر جميع مناطق قطاع غزة، فهي لا تزال متمركزة في نقاط محددة مثل بيت لاهيا وغيرها من المواقع داخل القطاع»، موضحا أن هذا الانسحاب الجزئي يعكس محاولة من «تل أبيب» لتخفيف الضغط عنها دون الاعتراف بالهزيمة الميدانية.



موازنة دقيقة.. الجزائر بين دعم غزة والتحذير من خطة ترامب

الجزائر مفردة «تسجل» عند الإشارة إلى بدء تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة، أي أنها أخذت علما بما تم التوصل إليه دون أن تمنح تأييدا صريحا، معتبرة أن الخطة لا تزال غامضة في مآلاتها وتشمل عناوين عامة لا تضمن تحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني.

ويضيف أن هذا الموقف ينسجم مع ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية التي ترفض الانخراط في صفقات أو مبادرات مبهمه حتى وإن بدت إيجابية من حيث الشكل، مذكرا بموقف الجزائر خلال قمة القاهرة حين رفضت المشاركة في تصورات لم تُترجم على أرض الواقع.

ويشير لحياني إلى أن التجارب السابقة أثبتت أن واشنطن والكيان الإسرائيلي لم يكونا يوما ملتزمين بتعهداتهما السياسية أو بالاتفاقات الموقعة، وهو ما يفسر التحفظ الجزائري الدائم من أي خطة لا تحمل ضمانات واضحة.

ويختم قائلا إن استمرار القصف الإسرائيلي على غزة رغم بدء تنفيذ قرار وقف إطلاق النار يؤكد صوابية الموقف الجزائري، ويبرهن أن أي خطة سلام حقيقية يجب أن تكون ملموسة، قابلة للقياس، ومبنية على ضمانات واضحة قبل منحها أي دعم سياسي.



عثمان لحياني

محلل سياسي - الجزائر

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلم. ويقول إن الجزائر اتخذت موقفا حذرا وغير مطمئن من الخطة، إذ لم تُعلن دعمها المباشر لها، وفضّلت الحفاظ على مسافة سياسية واضحة تجنبها الوقوع في فخّ التأييد لمبادرة غير مكتملة المعالم.

ويفسر لحياني أن لغة البيان تعكس هذا التوجس، إذ استخدمت

في ضوء التطورات الأخيرة في غزة، برز الموقف الجزائري مرة أخرى كصوت متّزن يجمع بين الدعم الإنساني للتهدة والحذر السياسي من المشاريع الغامضة. فبينما رحّبت الجزائر بوقف إطلاق النار باعتباره خطوة ضرورية لإنقاذ الأرواح، اختارت في المقابل الاحتفاظ بمسافة سياسية محسوبة تجاه ما يُعرف بـ«خطة ترامب للسلم»، تجنّبا للانخراط في مسارات غير مضمونة النتائج.

يصرّح المحلل السياسي الجزائري عثمان لحياني بأن بيان وزارة الخارجية الجزائرية حول وقف إطلاق النار في غزة يعكس دعم الجزائر للاتفاق والخطوة التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ، معتبرا أن هذا الدعم يأتي انسجاما مع أبرز المطالبات الجزائرية طوال العامين الماضيين خلال الحرب، ويحقق للشعب الفلسطيني الهدف الأساسي المتمثل في وقف حملة الإبادة المستمرة. ويضيف: «كل خطوة نحو وقف الحرب تحظى بالتأييد بتقدير الجزائر، باعتبارها تصبّ في مصلحة المدنيين وتحفظ ما تبقى من حياة السكان».

لكن لحياني يوضح أن القراءة السياسية للبيان تكشف عن تمييز واضح بين مسألتين: الأولى تتعلق بوقف إطلاق النار، والثانية بخطة

بعد أكثر من 24 شهرا.. احذروا الهدنة التي تقتل

الذين عادوا من جحيم غزة يعودون محملين بالهزيمة والرعب، فيما تتهاوى صورة «الجيش الذي لا يُقهر» أمام الرأي العام العالمي.

أما عن الموقف الأمريكي، فيصف بن عطية تصريحات ترامب بأنها «ذروة النفاق السياسي»، موضحا أن ترامب الذي ادّعى دعم الكيان باسم الديمقراطية هو ذاته الذي أدار حرب إبادة على المدنيين في غزة بغطاء دبلوماسي أمريكي فاضح، ثم عاد ليقول إن «العالم سيحب الكيان الصهيوني في المستقبل»، وهي عبارة يراها بن عطية صفاقة سياسية تحاول تجميل القبح بالدم.

ويتابع قائلا: «ربما أراد ترامب أن يصنع مجدا شخصيا على أنقاض غزة، لكنه لم يدرك أن صور الأطفال تحت الركام ستمحو كل روايته الكاذبة عن السلام، وأن العالم بدأ يرى الحقيقة عارية: «إسرائيل» «تعيش على العنف، وأمريكا تحرسها بسلاح الكذب».

ويختم بن عطية تصريحاته قائلا: «وقف إطلاق النار ليس نصرا للكيان كما يدّعون، إنما اعتراف ضمني بفشلهم في كسر إرادة الفلسطينيين. غزة اليوم ليست فقط رمزا للمقاومة، بل مرآة تعكس انهيار المشروع الصهيوني أمام شعب لا يملك إلا الكرامة، لكنها كانت السلاح الأقوى في هذه الحرب».



منصور قدور بن عطية

محلل سياسي - الجزائر

إلى كل شيء إلا الشجاعة. «إنها هدنة جاءت تحت وطأة الهزيمة لا برغبة في التهدئة»، على حد قوله.

ويضيف المحلل الجزائري الذي استطلعت رأيته «الأيام نيوز» أن الخسائر التي مُني بها الكيان خلال هذه الحرب لم تكن ميدانية فحسب، بل نفسية وسياسية وأخلاقية؛ فالمجتمع الإسرائيلي يعيش حالة من التآكل الداخلي، والانقسام بلغ ذروته، والجنود

يصف المحلل السياسي الجزائري منصور قدور بن عطية ما جرى في غزة بأنه استراحة قسرية لا نهاية حرب، موضحا أن جيش الاحتلال المنهك اضطر إلى التراجع أمام شعب محاصر لم يفقد إرادته. ويؤكد أن الهدنة الأخيرة ليست خيارا إسرائيليا نحو ما يوصف بـ«السلام»، بل نتيجة عجز ميداني وانهيار نفسي وسياسي داخل الكيان.

يؤكد المحلل السياسي الجزائري منصور قدور بن عطية أن ما حدث في غزة ليس نهاية حرب، بل استراحة قسرية لجيش متهالك فقد توازنه أمام شعب محاصر لم يفقد إرادته. ويقول إننا نتحدث عن حرب استمرت أكثر من عامين، دفعت المنطقة كلها ثمنها؛ من لبنان إلى إيران واليمن، لكن الوجود الأكبر كان نصيب غزة، التي واجهت آلة الدمار الإسرائيلية بصلابة أذهلت العالم وكشفت هشاشة الصورة العسكرية التي طالما حاول الكيان ترسيخها.

ويشير بن عطية إلى أن وقف إطلاق النار الأخير يُعدّ الأطول في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي، ليس لأن «تل أبيب» أرادت السلام، بل لأنها عجزت عن الاستمرار في حرب استنزفت جنودها، وأربكت قاداتها، وأظهرت عجز منظوماتها الدفاعية أمام مقاتلين يفتقرون



مستقبل غزة المجهول..

من قال إن وعود ترامب تكفي لإيقاف المأساة!

الإسرائيلي الذي تستغله «تل أبيب» بحجة الدفاع عن أمنها؛ والأدلة على ذلك كثيرة، من الاتفاقات التي تُخرق يوميا على الحدود اللبنانية، إلى تفاهات سابقة مع دمشق التي لم توقف العبث الإسرائيلي في جنوب سورية أو تحركاته التي تثير انقسامات محلية.

ويختم داوود تحليله بملاحظة عن توازن القوى الدولي: لا يوجد من يضغط على «إسرائيل» فعليا سوى الولايات المتحدة، ومع ذلك تأثير «إسرائيل» على السياسة الأمريكية قوي إلى حد الالتحام في كثير من الملفات، بينما تبدو الوساطات العربية، القطرية والمصرية، ضعيفة أو مشلولة. دخول تركيا مفاجئا كـ«نصف وسيط» قد يمد بعض القوة للجهود المصرية، لأن أنقرة تملك حضورا إقليميا قد يعيد خلط الأوراق.

ويشدّد داوود على أن النظام الدولي الحالي معيب وانحيازه يجعل تقدم قضية فلسطين مرهونا بمتغيرات مفاجئة على الأرض، وأقوى تلك المتغيرات قد تأتي من الحدود الأردنية الطويلة (حوالي 600 كلم)، حيث يقطن الأردن نسبة كبيرة من الفلسطينيين؛ إذ إن تحركا شعبيا أو عسكريا من هناك، أو فتح ثلاثة جبهات مع إضافة نصف جبهة في الضفة، قد يشكل مفاجأة تغير معادلات الصراع وتدفع جبهات إقليمية أخرى إلى التحرك.



الدكتور يقين داوود

باحث فلسطيني

والمستلزمات للمستشفيات لن يكون أمرا مضمونا، لأن ذلك يحرق «إسرائيل» من أهم أدواتها في ممارسة التجويع والضغط على السكان الفلسطينيين وعلى حماس وباقي التشكيلات، أدوات تتباهى بها علنا وتستخدمها كرافعة ضغط استراتيجية وستحرص على الاحتفاظ بها كلما سنحت لها الفرصة.

ويؤكد أن لا قوة فاعلة قادرة حاليا على منع ما يصفه بـ«الغدر

تأرجح وعود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن غزة بين الخيال والاضطراب، إذ يطرح أفكارا متناقضة تارة عن مشاريع سياحية وتارة عن مجالس سلام عالمية، فيما تواصل «إسرائيل» استخدام الحصار والتجويع كورقة ضغط استراتيجية، في ظل نظام دوليّ منحاز وعاجز عن الردع، وفقا للباحث الفلسطيني يقين داوود.

يؤكد الباحث الفلسطيني يقين داوود أنه لا يمكن الركون إلى وعود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أو الوثوق بها، استنادا إلى سجلّ تصريحاته منذ عودته إلى البيت الأبيض. فالرجل - كما يقول - متقلب المزاج، تتبدّل مواقفه بين الدعوة إلى طرد سكان غزة أو تحويل القطاع إلى منتج سياحي شبيه بالريفيرا الفرنسية، وبين اقتراحه إنشاء مجلس سلام عالمي يضع غزة تحت إدارته المباشرة، مستعينا بشخصيات دولية مثل توني بلير ووجوه إسرائيلية وفلسطينية. هذا التناقض، برأي داوود، يجعل وعود ترامب فاقدة للاستقرار والمصداقية، ولا يمكن النظر إليها كضمان دائم أو قاعدة يمكن البناء عليها سياسيا.

ويضيف داوود - في تصريح لـ«الأيام نيوز» أن إدخال الكميات المطلوبة من المواد الغذائية والوقود والإمدادات الطبية

خطة من 20 بندا.. ماذا بين السطور؟



يقدم الخبير العسكري منير شحادة، العميد السابق في الجيش اللبناني، قراءة نقدية لما يُعرف بـ«خطة ترامب» الخاصة بقطاع غزة، معتبرا أن ما يبدو منها مبادرة لوقف الحرب يخفي في جوهرة ترتيبها مؤقتا يخدم مصالح واشنطن و«تل أبيب» أكثر مما يؤسس لوضع دائم تتحقق فيه ملامح الاستعادة الفعلية للسيادة الفلسطينية. وقد أعلن عن هذه الخطة المؤلفة من عشرين بندا في 29 سبتمبر 2025، لتُعدّ أول مقترح أمريكي يتناول مرحلة ما بعد الحرب بتفاصيل دقيقة، الأمر الذي أثار جدلا واسعا حول بنودها التنفيذية، ولا سيما ما يتعلق بنزع السلاح، والإدارة المؤقتة، وإجراءات تبادل الأسرى.



منير شحادة

عميد سابق في الجيش اللبناني

صرّح العميد السابق في الجيش اللبناني منير شحادة لـ«الأيام نيوز» بأن ما يُعرف بـ«خطة ترامب» لقطاع غزة تمثل في ظاهرها مبادرة سياسية لوقف الحرب، لكنها في جوهرة ترتيب مؤقت يخدم المصالح «الإسرائيلية» والأمريكية أكثر مما يخدم الفلسطينيين أو يرشّخ سلاما دائما.

وقال شحادة إن الخطة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 29 سبتمبر 2025 إلى جانب رئيس وزراء سلطة الاحتلال «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، والمكوّنة من عشرين بندا، تُعدّ أول وثيقة أمريكية تتعامل بشكل مباشر مع ما بعد الحرب في غزة، غير أن مضمونها - كما أوضح - يعيد إنتاج الواقع تحت غطاء إنساني دون الاعتراف الصريح بحقوق الفلسطينيين السيادية أو السياسية.

وأوضح أن أبرز بنود الخطة تتضمن وقفا فوريا للأعمال القتالية مقابل قبول الطرفين بالشروط، وسحب القوات «الإسرائيلية» إلى خطوط متفق عليها، وتعليق العمليات الجوية والبرية، إضافة إلى إعادة جميع الرهائن الأحياء والأموات خلال 72 ساعة من قبول «إسرائيل» للخطة علنا، إلى جانب إطلاق سراح نحو ألفي أسير فلسطيني بينهم 250 محكوما بالمؤبد.

وأشار شحادة إلى أن إدارة القطاع مؤقتا من قبل لجنة تكنوقراطية فلسطينية تحت إشراف دولي، ومن دون أي دور مباشر لحركة حماس أو السلطة الفلسطينية، يمثل جوهر الخطة الأمريكية التي تسعى إلى نزع البعد المقاوم عن غزة، وإعادة تشكيل بنيتها السياسية والأمنية بما يتلاءم مع الرؤية الأمريكية - «الإسرائيلية» لما بعد الحرب.

وأضاف أن البنود المتعلقة بنزع السلاح وتفكيك الأنفاق والبنى التحتية العسكرية تحت إشراف مراقبين دوليين تُعدّ من أكثر النقاط حساسية، لأنها تمس جوهر قدرة المقاومة الفلسطينية على الردع، وتجعل القطاع منطقة منزوعة الإرادة والسيادة، مهما كانت العناوين المعلنة حول «الأمن والاستقرار».

وأوضح شحادة أن الخطة تنص على انسحاب تدريجي للقوات «الإسرائيلية» مع بقاء مناطق أمنية تحت السيطرة المباشرة عند الحدود والمحاوير، بما يعني أن الاحتلال سيستمر بشكل غير مباشر عبر «حزام أمني» يتيح له العودة السريعة متى شاء، مؤكدا أن هذا البند وحده كاف لتقويض مفهوم السيادة الفلسطينية تماما.

وفي ما يتعلق بالشق الإنساني، لفت العميد شحادة إلى أن الخطة تُعدّ بتدفق واسع للمساعدات وإعادة إعمار البنى التحتية من كهرباء ومياه ومستشفيات، لكنها تضع ذلك في إطار الرقابة السياسية، ما يجعل المساعدات وسيلة ضغط بيد واشنطن و«تل أبيب» لإخضاع سكان غزة وإضعاف قدرتهم على الصمود.

ويبين أن تشكيل قوة دولية مؤقتة (ISF) بالتعاون مع الشرطة الفلسطينية الممنوحة الشرعية سيكون له دور مزدوج: من جهة، تأمين الاستقرار ومنع تهريب الأسلحة؛ ومن جهة أخرى، فرض واقع أمني يخدم مصالح «إسرائيل» الحدودية، مشيرا إلى أن أي إشراف دولي لا يتضمن ضمانات حقيقية للجانب الفلسطيني سيحوّل القطاع

إلى منطقة انتداب جديد تحت ستار السلام.

وتابع شحادة أن ما يزيد الغموض هو ما ورد في نصوص الخطة حول تنفيذ بعض البنود حتى لو رفضتها حماس، مثل دخول المساعدات وإنشاء المناطق الآمنة، ما يعني أن «إسرائيل» ستُمنح صلاحية فرض واقع ميداني أحادي الجانب في أي جزء من القطاع، وهو ما يشكل خطرا استراتيجيا على وحدة غزة السياسية والجغرافية.

وانتقل العميد شحادة للحديث عن التحديات التي تواجه التنفيذ، موضحا أن أولها الشرعية والمصادقية، فالفلسطينيون يعتبرون الخطة أداة لتكريس السيطرة «الإسرائيلية» وليس لإنهاءها، خصوصا أنها تهتمّ حماس والسلطة معا، وتُلزم الفلسطينيين بنزع سلاحهم مقابل وعود فضفاضة بالسلام والإعمار.

وأشار إلى أن أي إخلال «إسرائيلي» ببنود الخطة، أو تأخير في تنفيذ تبادل الأسرى أو إدخال المساعدات، سيؤدي إلى انهيار سريع للثقة وعودة القتال مجددا، مضيفا أن «إسرائيل» لم تُعرف تاريخيا بالالتزام الدقيق بتعهداتها.

وأوضح أن الضغوط الداخلية داخل «إسرائيل» ستلعب دورا أساسيا في تقويض الاتفاق، فالأحزاب المتطرفة لن تقبل بانسحاب فعلي أو بتجميد الاستيطان، كما أن ملف تبادل الجثامين والرهائن سيُستغل سياسيا في الداخل «الإسرائيلي» لابتزاز الحكومة أو تأجيل التنفيذ.

أما بالنسبة إلى موقف حماس والفصائل الفلسطينية، فقال شحادة إن القبول بالخطة سيكون مشروطا بضمانات واضحة تتعلق بالسيادة والأمن والمساعدات، مضيفا أن أي محاولة لفرض واقع سياسي جديد دون توافق وطني فلسطيني ستفشل حتما.

وشدّد على أن آليات المراقبة الدولية ستكون اختبارا حقيقيا للخطة، لأن غياب جهاز رقابي محايد وفاعل سيجعل «إسرائيل» قادرة على الالتفاف على البنود بحجة «الاعتبارات الأمنية»، وهو ما حدث مرارا في تجارب سابقة منذ اتفاق أوسلو وحتى تفاهات التهديد الأخيرة.

وأشار شحادة إلى أن الضغوط الإقليمية والدولية تلعب دورا مزدوجا: فمصر والأردن يرفضان أي تهجير جديد أو انتهاك لسيادتهما، في حين تحاول واشنطن استخدام الخطة لإعادة تموضع دبلوماسي

في المنطقة. أما داخل الولايات المتحدة، فقد تواجه إدارة ترامب اعتراضات في الكونغرس أو من الحلفاء الأوروبيين بسبب غموض البند المتعلق بالقوة الدولية وطبيعة تفويضها.

وفي ما يتعلق بالعوامل الأمنية الميدانية، حذّر شحادة من أن استمرار الخلايا النائمة أو الهجمات الفردية سيهدد الاستقرار الهش، كما أن أي محاولة من فصائل المقاومة لإعادة التسليح أو التحرك العسكري قد تُستخدم ذريعة من «إسرائيل» لاستئناف العمليات تحت شعار «مكافحة الإرهاب».

وردا على سؤال حول مدى التزام «إسرائيل» بالخطة، قال شحادة إن التجارب السابقة تؤكد أن «إسرائيل» تلتزم بالاتفاقيات مرحليا وبشكل جزئي عندما تخدم مصالحها، ثم تنسحب منها تدريجيا أو تُفرغها من مضمونها. وأضاف أن «تل أبيب» ستلتزم مبدئيا بالمرحلة الأولى، خصوصا ما يتعلق بالإفراج عن الرهائن والمساعدات، لكنها لن تنفذ المراحل اللاحقة التي تتضمن الانسحاب الكامل أو تسليم السيطرة الأمنية.

وأوضح أن «إسرائيل» قد تستخدم الخطة ك«غطاء سياسي ودبلوماسي» لإعادة تحسين صورتها بعد شهور من الاتهامات بارتكاب جرائم حرب، وكوسيلة لالتقاط أنفاسها ميدانيا وإعادة تنظيم صفوفها قبل جولة جديدة من التصعيد العسكري.

ورأى شحادة أن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو تنفيذ المرحلة الأولى بنجاح نسبي، حيث سيتم تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار المؤقت وتدفق المساعدات، لكن مع بداية المرحلة الثانية المتعلقة بنزع السلاح والإدارة المؤقتة ستظهر الاعتراضات والتأجيلات، ما سيؤدي إلى تجميد العملية السياسية أو انهيارها كليا.

وختم العميد منير شحادة تصريحه لـ«الأيام نيوز» بالقول: «لا أرى في خطة ترامب مشروع سلام بقدر ما هي أداة لإدارة الأزمة.. ستنفذ «إسرائيل» ما يخدمها فقط، ثم تعود إلى الحرب جزئيا أو كليا لتحقيق أهدافها القديمة: القضاء على المقاومة وتفرغ غزة من سكانها تدريجيا، ما لم يتوفر ضمان دولي صارم ووجود إرادة فلسطينية موحدة، فإن هذه الخطة لن تصمد طويلا، بل ستتحول إلى استراحة قصيرة في حرب مفتوحة على الوجود الفلسطيني».

من الميدان إلى المنبر الدولي..

خطاب حماس الجديد يعيد صياغة المعادلة



وسط مشهد إقليمي متشابك وضباب سياسي كثيف يُلْقَ مستقبل قطاع غزة، يطفو على السطح الاتفاق الذي أعلنت عنه حركة حماس بوصفه محطة مفصلية قد تعيد رسم معادلات الصراع بعد عام من الحرب المفتوحة. فالإعلان - إذا ما تركزت بنوده فعليا - لا يُعد مجرد خطوة ميدانية نحو التهدئة، بل تحولا سياسيا عميقا ينقل الحركة من مربع «المقاومة النشطة» إلى فضاء «التفاوض على ترتيبات ما بعد الحرب»، وفي قراءة تحليلية، يرى المحلل السياسي جمال مارس أن هذا الاتفاق يمثل لحظة دقيقة في ميزان الصراع، إذ يختزن في مضمونه أبعادا تتجاوز حدود غزة إلى ما هو أوسع من المشهد الفلسطيني نفسه، جامعا بين البراغماتية السياسية والسعي إلى تثبيت الشرعية التفاوضية لحماس كفاعل لا يمكن تجاوزه في أي تسوية قادمة. ويؤكد مارس أن الإعلان يعبر عن نقطة انعطاف استراتيجية: فبعد حرب استنزاف قاسية وتبدل في موازين القوى الإقليمية والدولية، تبدو حماس أمام اختبار التحول من منطق البندقية إلى منطق الدبلوماسية، في مسعى لاتنزاع اعتراف سياسي يوازي صمودها الميداني، ويفتح الباب أمام مرحلة جديدة عنوانها «من الصراع إلى إدارة الواقع».



جمال مارس

محلل سياسي

ويخلص مارس في سياق هذا الطرح إلى التأكيد على أن «مجمل المعطيات الدولية والإقليمية دفعت حماس إلى القبول بهذا الاتفاق والدخول في المفاوضات»، معتبرا أن ذلك يُمكن الحركة من الانتقال من «معركة البقاء» إلى «معركة الشرعية السياسية». ويرى أن حماس قادرة على الاستفادة من الاتفاق في جميع الحالات: «فإذا تم تنفيذ بنوده فستكون قد نجحت في البقاء كفاعل رئيسي رغم الحرب، وهذا بعد ذاته إنجاز استراتيجي. أما إذا تراجع الاتفاق أو لم ينفذه الكيان الإسرائيلي، فسيُستخدم الإعلان لتسجيل نقطة أخلاقية وسياسية ضد «تل أبيب» أمام المجتمع الدولي».

حماس تمارس السياسة بلغة القانون الدولي

يشير المحلل السياسي جمال مارس إلى أن عبارة «ندعو الرئيس ترامب والدول الضامنة إلى إلزام الاحتلال بتنفيذ الاتفاق كاملا»، التي وردت في نص البيان، تمثل إشارة سياسية بالغة الدلالة، تعكس - كما يوضح - إدراك حركة حماس لتغيّر موازين التأثير داخل واشنطن بعد عودة ترامب إلى الحكم. ويرى مارس أن اختيار الحركة مخاطبته بالاسم ليس صدفة، بل هو رسالة مزدوجة الاتجاه تحمل أبعادا دبلوماسية عميقة ومتعددة المستويات.

ويُفسّر مارس الرسالة الأولى بأنها موجهة إلى الإدارة الأمريكية ذاتها، ومفادها أن «حماس تعتبر ترامب الطرف الوحيد القادر فعليا على الضغط على الكيان المحتل»، خصوصا بعد أن أظهر الرئيس الأمريكي الجديد استعدادا أكبر للانخراط المباشر في ملفات الشرق الأوسط بسياسة أكثر براغماتية وأقل التزاما بمواقف الإدارات السابقة.

أما الرسالة الثانية - بحسب مارس - فهي موجهة إلى الرأي العام العربي والإسلامي، لتؤكد أن الحركة منفتحة على التعامل مع أي إدارة تمتلك مفاتيح النفوذ الدولي، بصرف النظر عن خلفياتها السياسية أو الأيديولوجية، طالما أن تلك العلاقة تخدم حقوق الشعب الفلسطيني وتضمن تنفيذ الاتفاق.

ويُبرز مارس أن هذه الدعوة تكشف في عمقها عن تحول نوعي في البنية السياسية لحماس، إذ يُلاحظ أن الحركة تنتقل تدريجيا من خطاب المقاومة المسلحة إلى خطاب الشرعية الدولية. فدعوتهما إلى «الدول الضامنة» وواشنطن معا، كما يوضح، لا تعبّر عن تخلّ عن المقاومة بقدر ما تعبّر عن نضج سياسي ورغبة في ترسيخ موقعها كفاعل دبلوماسي لا يمكن تجاوزه في المعادلة الإقليمية المقبلة.

وهو ما قد يتحول إلى هدنة طويلة الأمد، لافتا إلى أن «حماس تسعى إلى وقف الحرب بشروط تحفظ ماء الوجه بعد معركة استنزاف قاسية، بينما يحاول الكيان المحتل ربط الهدنة بمطالبه الأمنية مثل تقليص قدرات حماس العسكرية أو فرض ترتيبات حدودية جديدة».

ويشير مارس كذلك إلى أن الاتفاق يحمل بندا محوريا يتمثل في انسحاب الاحتلال من غزة، معتبرا أن تحديد طبيعة هذا الانسحاب هو ما سيحدد دلالاته السياسية. «فإذا كان انسحابا كاملا من القطاع، فهذا يعني أن الكيان المحتل فشل في تحقيق هدفه المعلن بالقضاء على حماس، أما إذا كان انسحابا جزئيا أو (إعادة تموضع) عبر بقاء قوات في محيط رفح أو المناطق الحدودية، فسيُعد ذلك نصف انتصار لكل طرف».

ويُرجّح مارس أن الكيان المحتل سيقبل ب«انسحاب تكتيكي» لا استراتيجي، أي الخروج من مراكز المدن مع الحفاظ على السيطرة الجوية والاستخباراتية، بينما ستعتبر حماس أي انسحاب ميداني انتصارا سياسيا ورمزيا يمكن استثماره إعلاميا وسياسيا لتعزيز خطابها الداخلي والخارجي.

ويوضح مارس أن الاتفاق يتضمّن أيضا بندا خاصا بدخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، مشددا على أن هذا البند «رغم طابعه الإنساني الظاهر، يحمل في جوهره بعدا سياسيا بالغ الأهمية، لأن من يتحكم بتوزيع المساعدات سيتحكم بالإدارة الفعلية لغزة في المرحلة المقبلة». ويرى أن هذا الجانب سيُشكل «اختبارا مبكرا لمن سيدير غزة بعد الحرب»، موضحا أن «حماس ستحاول استعادة بعض نفوذها عبر الهيئات المدنية المحلية، بينما ستسعى أطراف أخرى إلى فرض إدارة محايدة تحت غطاء دولي».

كما يلفت مارس إلى أن موضوع تبادل الأسرى يمثل العصب الأساسي للاتفاق، موضحا أنه «يشكل نقطة توازن رمزية بين الطرفين: فالكيان المحتل يريد استعادة أسراه لتخفيف الضغط الداخلي، فيما تسعى حماس إلى إطلاق سراح أكبر عدد من الأسرى الفلسطينيين لتأكيد (النصر الإنساني)».

ويعتبر مارس أن صفقة بهذا الحجم «قد تكون أكبر عملية تبادل منذ صفقة شاليت عام 2011»، مشيرا إلى أنها ستستخدم من كلا الجانبين «لتسويق الاتفاق داخليا؛ في غزة باعتباره انتصارا للثبات والمقاومة، ولدى الكيان باعتباره صفقة ضرورية لإنقاذ حياة مواطنيه».

في قراءته لما يُعرف بـ«إعلان وقف الحرب» بين حماس والكيان المحتل، يصرّح المحلل السياسي جمال مارس لـ«الأيام نيوز» قائلا: إنّ الإعلان الأخير «يمثل، إذا تأكدت بنوده فعليا، أول اعتراف ضمني بانتهاء مرحلة عسكرية مفتوحة بدأت منذ أكتوبر 2023». ويضيف أن هذا الإعلان لا يمكن اعتباره مجرد حدث ميداني، بل يُعد «تحولا سياسيا استراتيجيا من حالة «المقاومة النشطة» إلى (التفاوض على ترتيبات ما بعد الحرب)».

ويوضح مارس أنّ دلالات هذا الإعلان أعمق مما يبدو في ظاهرها، إذ «يمثل إقرارا ضمنا بأن المعركة وصلت إلى نقطة تشبّع عسكري، وأن استمرارها يستنزف المجتمع الغزّاي ويزيد من الكلفة الإنسانية والسياسية»، معتبرا أن «التحول نحو المسار التفاوضي يُقرأ كقرار استراتيجي لإدارة الصراع، لا لإنهائه نهائيا».

ويشير مارس إلى أن هذا الإعلان يتضمّن كذلك رسالة موجهة إلى الرأي العام الدولي وليس إلى الكيان المحتل فقط، موضحا أن حركة حماس «تسعى من خلاله إلى القول: لسنا الطرف الراض للسلام، نحن مستعدون لوقف النار وفق شروط عادلة». ويرى أن الظرفية العالمية الحالية تصب في صالح حماس بالنظر إلى حجم التعاطف الشعبي الذي شهدته عواصم ومدن العالم في الفترة الأخيرة، مقابل العزلة الدولية المتفاقمة التي يعيشها الكيان المحتل، والتي يعتبرها مارس أحد الدوافع المباشرة للمبادرة بهذا الاتفاق.

أما الدلالة الثالثة والأخيرة في تقديره، فهي أن هذا الإعلان يمكن حماس من التحول من «فاعل عسكري» إلى «فاعل سياسي»، وهو ما يمنحها صفة «الشرعية التفاوضية» ويجعلها طرفا لا يمكن تجاوزه في أي تسوية مستقبلية، خاصة وأن منظمة التحرير الفلسطينية طالما أكدت عبر العقود الماضية أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ويتابع مارس تحليله مؤكدا أن فهم الإعلان لا يكتمل دون النظر في مضمونه العملي، موضحا أن «أولى النقاط الجوهرية فيه هي إنهاء الحرب ووقف إطلاق النار، وهو ما يعني من الناحية الواقعية العودة إلى الوضع ما قبل الحرب، لكن هذا مشروط عادة بتفاهات أمنية وضمانات دولية وربما وجود آلية مراقبة ميدانية».

ويضيف أن وقف الحرب لا يعني نهاية الصراع، بل تجميد الاشتباك،

الملحق السياسي | 19

مثل «الحرية والاستقلال وتقرير المصير»، ما يجعل خطابها السياسي أكثر قبولا في الساحات الدولية.

ويضيف مارس أن هذا الخطاب القوي لا يخلو من المخاطر، إذ إن رفع سقف التوقعات دون تحقيق إنجازات ملموسة قد يولد إحباطا شعبيا ويضع الحركة أمام ضغط مزدوج من الشارع والوسطاء معا. أما بالنسبة للكيان المحتل، فسيقرا الخطاب على أنه محاولة لحشد التأييد الداخلي وتمديد نفوذ حماس السياسي، في حين سيعتبره الوسطاء إشارة إلى ضرورة وضع آليات تنفيذ دقيقة قابلة للقياس والمراقبة الدولية.

ويُشير مارس في تحليله الختامي إلى أن هذه العبارة ليست مجرد شعار تعبوي، بل صياغة ذكية لشرعية سياسية جديدة تربط بين التضحيات والإنجازات، وتُخضع نجاح الحركة لقدرتها على تحويل الخطاب إلى أفعال واقعية، وإشراك أطراف ضامنة قادرة على فرض التنفيذ. أما فشلها في ذلك، فقد يُحوّل الرصيد المعنوي الكبير إلى عبء سياسي يصعب تجاوزه.

أما بالنسبة إلى تصريح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الذي دعا فيه إلى «اغتنام هذه الفرصة لإرساء مسار سياسي موثوق نحو إنهاء الاحتلال»، فيرى مارس أن هذا التصريح ليس مجرد تذكير دبلوماسي عابر، بل رسالة استراتيجية عميقة تعبّر عن إدراك دولي لخطورة المرحلة وندرة الفرص السياسية بعد حرب غزة.

ويُبين أن هذا النداء يحمل ثلاث دلالات مركزية:

- أولا، يمنح التهذئة شرعية دولية، فيحوّلها من مجرد وقف لإطلاق النار إلى فرصة سياسية يجب البناء عليها لإطلاق مسار دائم ينهي عقود الاحتلال.
- ثانيا، يربط الهدنة بالمسار السياسي، فيُذكّر بأن استمرارها دون أفق واضح سيكون تكرارا لأخطاء الماضي.
- وثالثا، يُحمّل جميع الأطراف - من الكيان المحتل والفصائل الفلسطينية إلى الوسطاء الإقليميين والمجتمع الدولي - مسؤولية مشتركة عن استثمار هذه اللحظة وعدم تركها تتبخر كغيرها من الفرص السابقة.

ويُضيف مارس أن غوتيريش، بعبارة «اغتنام الفرصة»، يُحيل ضمنا إلى إخفاقات سابقة مثل أوسلو وسلسلة اتفاقات التهذئة المتكررة التي انتهت إلى جمود طويل، محذرا من العودة إلى الدائرة المفرغة المألوفة: وقف إطلاق نار، فهدوء مؤقت، ثم انفجار جديد. كما يرى أن دعوة الأمين العام تحمل ضغطا ضمنيا لإخضاع الاتفاق لرقابة أومية مباشرة، وتحويل ترتيبات ما بعد الحرب إلى مشاريع خاضعة للشرعية الدولية لا لتفاهات ثنائية محدودة.

وبحسب تحليل مارس، فإن النداء الأُممي يمثل دعما غير مباشر للموقف الفلسطيني، إذ يمنح الفصائل - وعلى رأسها حماس - مبررا للمطالبة برقابة دولية وضمانات تنفيذ حقيقية. وإذا تم التعامل مع هذا الموقف بجدية، فقد يفتح الباب أمام دور أُممي في إدارة المعابر وتنسيق المساعدات، وإعادة الإعمار، وربما مراقبة الهدنة نفسها.

وفي المحصلة، يرى مارس أن دعوة غوتيريش تحوّل التهذئة من تسوية ظرفية إلى مسؤولية عالمية. وتُلزم المجتمع الدولي قبل الأطراف المحلية بترجمة الصمود الفلسطيني إلى مسار سياسي موثوق يقود في النهاية إلى إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره.

بحسب رأيه - على نقل مركز البطولة من القيادة إلى الناس، لكنها في الوقت ذاته تربط بين شرعية الشعب وشرعية القيادة، في معادلة رمزية ذكية تجدد رصيدها الشعبي وتمنحها موقعا معنويا متقدما بعد معركة قاسية وطويلة.

أما على المستوى الاستراتيجي، فيرى مارس أن هذه العبارة تمهّد بوضوح لمرحلة ما بعد الحرب، إذ تتضمن دعوة ضمنية إلى الصبر وإعادة البناء، ورسالة مفادها أن زمن الإعمار يحتاج إلى روح جماعية موحّدة تؤمن بأن ما تحقق من صمود لم يكن عبثا ولا تضحيات مجانية. كما يشير إلى أن هذا الخطاب يغلق الباب أمام الانتقادات الداخلية، لأن أي انتقاد للقيادة قد يُفهم - ضمنا - على أنه انتقاص من تضحيات الشعب نفسه. وفي المقابل، تفتح الجملة المجال أمام مرحلة سياسية جديدة توحى بأن الشعب، الذي صمد وتحمل، يستحق في المقابل ثمارا سياسية ملموسة في المستقبل القريب.

ويخلص مارس إلى أن هذه العبارة، رغم بساطتها الظاهرية، ليست مجرد تحية للشعب، بل بيان سياسي-نقسي متكامل يعيد ترميم المعنويات الجماعية، ويؤسس لسردية انتصار رمزي رغم الألم، مثبتا موقع حماس في الوجدان الفلسطيني كقوة صمود متجذّرة لا كتنظيم عابر لمرحلة الحرب.

خطاب حماس الجديد.. من الميدان إلى المنبر الدولي

يُفسّر المحلل السياسي جمال مارس عبارة حركة حماس: «نؤكد أن تضحيات شعبنا لن تذهب هباء وسنبقى على العهد ولن نتخلى عن حقوق شعبنا حتى الحرية والاستقلال وتقرير المصير»، على أنها إعادة تأكيد للشرعية الشعبية والسياسية للحركة بعد حرب قاسية، وربط مباشر بين التضحيات والمطالب الوطنية، لتؤكد - كما يوضح - أن الحركة تريد أن تقول لجمهورها: «تضحياتكم لم تكن عبثا، وشرعيتنا نستمدّها منكم ومن ثباتكم».

ويرى مارس أن هذا الربط بين الدم والمطلب السياسي يُحوّل المعاناة إلى رأسمال تفاوضي، ويؤسس لما يمكن وصفه بـ«معادلة جديدة» مفادها أن أي هدنة أو تسوية لا تتقدّم خطوات نحو الحرية والاستقلال ستكون، من منظور حماس، انتقاصا من حقوق الشعب الفلسطيني. وهو بذلك - كما يشير - خطاب شرعية مضاعفة: شرعية مستمدّة من الصمود الميداني، وأخرى من تبني الخطاب الأُممي لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ويشرح مارس أن هذه العبارة تؤدي ثلاث وظائف سياسية متوازية:

- أولا، تحافظ على التماسك الداخلي وتمنع أي شرخ بين القيادة والشارع بعد الكلفة البشرية الهائلة، من خلال تحويل النقد الداخلي إلى تهديد رمزي للوحدة الوطنية.
- ثانيا، توظفها حماس كورقة تفاوضية أمام الوسطاء والضامين للمطالبة بخطوات ملموسة مثل رفع الحصار وفتح المعابر وإعادة الإعمار وتبادل الأسرى، تحت شعار «احترام تضحيات الشعب».

- وثالثا، تمنحها العبارة شرعية إقليمية ودولية، بفضل استخدامها مفردات تتماشى مع الخطاب الأُممي لحقوق الشعوب

كما يشير مارس إلى أن حماس تتحدث للمرة الأولى بلغة القانون الدولي والالتزام بالاتفاقات، ساعية إلى أن تُقدّم نفسها أمام المجتمع الدولي كطرف منضبط يسعى إلى الاستقرار لا كتنظيم يعمل في الهامش. ويرى أن هذا التحول الخطابي يؤسس لمرحلة جديدة في مسار الحركة، حيث تجمع بين منطق المقاومة حين تفرضها الظروف، ومنطق السياسة حين تخدمها المصلحة الوطنية الفلسطينية، بما يرسّخ شرعية تفاوضية جديدة تُكسبها مكانا ضمن المعادلة الإقليمية المتحوّلة.

يقول المحلل السياسي - خلال تناوله لعبارة «ندعو أيضا إلى عدم السماح للاحتلال بالتصل أو المماطلة في تطبيق ما تم الاتفاق عليه» - إنها تُعد - في تقديره - من أهم الجمل السياسية في البيان الأخير لحركة حماس، لأنها تمسّ جوهر معضلة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والمتمثلة أساسا في مسألة الالتزام والتنفيذ.

ويوضح مارس أن الحركة، انطلاقا من تجاربها الطويلة مع الاحتلال، تدرك تماما أن كل اتفاق لوقف إطلاق النار يتبع النمط نفسه: تهذئة أولية، ثم إدخال محدود للمساعدات، لتبدأ بعدها مرحلة المماطلة الإسرائيلية في تنفيذ البنود السياسية أو الاقتصادية، قبل أن تُستأنف المواجهة من جديد بذريعة «الرد على خرق فلسطيني». ومن هذا المنطلق، يرى مارس أن التحذير الذي تضمّنه البيان يعكس وعيا استباقيا بسلوك الاحتلال، ومحاولة واضحة لتحصين الاتفاق قبل أن يبدأ ما يصفه بـ«الاستنزاف البيروقراطي» الذي اعتادت «تل أبيب» ممارسته في مثل هذه الحالات.

كما يؤكد مارس أن العبارة لا تُوجّه فقط إلى «تل أبيب»، بل أيضا إلى الوسطاء والدول الضامنة مثل مصر وقطر والأمم المتحدة، وربما واشنطن كذلك. فهي، كما يفسّر، رسالة مزدوجة المعنى مفادها أن هؤلاء الأطراف يتحمّلون مسؤولية سياسية مباشرة عن إلزام الاحتلال، وأن دورهم لا يجب أن يقتصر على إصدار بيانات عامة، بل ينبغي أن يتحوّل إلى آلية رقابة فعلية بجدول زمني محدد ومتابعة ميدانية دقيقة. وبذلك، يرى مارس أن حماس تسعى إلى تدويل عملية المتابعة، وتحويل الاتفاق من مجرد «إعلان نوايا» إلى التزام موثّق ومُلمز دوليا.

وفي البُعد الداخلي، يضيف مارس أن هذه العبارة تحمل رسالة موجّهة إلى الشارع الفلسطيني نفسه، إذ تُدرك الحركة حجم القلق الشعبي من تكرار تجارب سابقة غير متكافئة. ومن خلال تأكيدها أنها «لن تسمح بالمماطلة»، تحاول حماس - بحسب تحليله - طمأنة قواعدها وجمهورها بأنها لم توفّع لتُخدع، بل لتنتزع التزامات حقيقية من العدو، مع الحفاظ في الوقت ذاته على وهج المقاومة كعنصر معنوي حاضر حتى في ظل هدنة طويلة الأمد.

ويُبين مارس أن هذه الصيغة تمثل أيضا تكتيكا وقائيا ذكيا على المستوى السياسي، إذ تُحوّل الالتزام إلى «وثيقة سياسية مسبقة» يمكن استخدامها لاحقا كأداة إدانة لأي خرق إسرائيلي محتمل. كما يرى أن هذه المقاربة تكشف عن نضج سياسي متزايد داخل الحركة، التي باتت - وفق تعبيره - تتحرك بعقل مؤسسي يسعى إلى تحصين الاتفاق قبل تنفيذه، لا بعد فشله، في خطوة تعكس فهما أعمق لقواعد اللعبة السياسية والدبلوماسية في المرحلة المقبلة.

من الميدان إلى الوجدان.. كيف نقرأ البعد النفسي لخطاب حماس؟

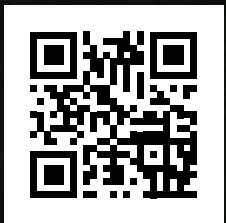
وخلال تحليله لعبارة «نحيي شعبنا العظيم الذي سجل مواقف عرّ وبطولة وشرف لا نظير لها»، أوضح المحلل السياسي - في سياق حديثه لـ«الأيام نيوز» أنها تبدو للوهلة الأولى جملة عاطفية أو خطابا تعبويا تقليديا، لكنها في جوهرها - كما يفسّر - تحمل وزنا سياسيا ونفسيا بالغ العمق، وتعكس تحوّل ملحوظا في الخطاب الداخلي لحركة حماس بعد حرب مدمّرة وطويلة الأمد.

فالحركة، كما يرى مارس، وجدت نفسها بعد شهور من الدمار الهائل، وفقدان آلاف المدنيين، وانهيار البنية الحياتية في غزة، أمام ضرورة إنتاج خطاب يعيد للناس إحساس الكرامة والانتصار الرمزي، حتى في غياب نصر عسكريّ حاسم. ومن ثم، تمثل هذه الجملة - بحسب تحليله - محاولة لترميم الوعي الجمعي وإعادة بناء الثقة بين القيادة والجمهور، من خلال تحويل الألم والمعاناة إلى بطولة وشرف بدل أن تُترجم إلى مأساة وانكسار.

ويُضيف مارس أن هذا البُعد العاطفي ليس معزولا عن الاعتبارات السياسية، إذ تسعى حماس من خلال هذه الصياغة إلى تثبيت سردية «الصمود بدل الهزيمة». فالمعركة، كما يوضح، لا تُحسم فقط في الميدان العسكري، بل أيضا في ميدان السرد والرواية؛ ومن يمتلك القدرة على صياغة الرواية بعد الحرب هو من يحسم النتيجة فعليا في الوعي الجمعي. ومن خلال تمجيدها للشعب، تعمل الحركة -



الشكل يعكس المضمون..



<https://elayemnews.dz>

الثقافة ثم الثقافة..



تحسين يقين
(كاتب من فلسطين)

- لماذا ديوان المتنبي؟
- !.....!

أخذت معي سنوات كثيرة حتى أجبت نفسي، ربما 25 عاما، فقد كنت ابن 15 عاما حين قرأت مقابلة مع الشاعر الفلسطيني «محمود درويش» الذي رحل عن يثروت بعد الاجتياح الصهيوني عام 1982، والتي ذكر فيها أنه حمل معه ديوان المتنبي الى باريس.

كان «محمود درويش» يدخل الأربعين من عمره، بكامل نضجه الأدبي والإنساني، والعروبي أيضا، وهو الذي هتف 13 عاما: «أنا لغتي!» ما دلني أحد علي. أنا الدليل، أنا الدليل إلى بين البحر والصحراء. من لغتي ولدت على طريق الهند بين قبيلتين صغيرتين عليهما

ليهبط الزمن الثقيل
عن خيمة العربي أكثر. من أنا؟ هذا سؤال الآخرين ولا جواب له. أنا لغتي أنا وأنا معلقة... معلقتان... عشر، هذه لغتي أنا لغتي

كان ذلك من قصيدة « قافية من أجل المعلقات» من ديوان «لماذا تركت الحصان وحيدا؟» الذي صدر عام 1995.

لو كنت ناضجا بما يكفي عام 1982، لما استغربت من شاعر مميز مشهور مثل «محمود درويش» أراد ليس فقط التأكيد على أساذية المتنبي، ولا على أن الأدب سلسلة من التجارب المتراكمة إبداعيا، بل على الرسالة الذكية التي وجهها الشاعر، تلك المتعلقة بعمق عروبة فلسطين.

بعد قراءتي لديوان درويش «لماذا تركت الحصان وحيدا»، عدت إلى كتاب «مع المتنبي» الذي نشره دكتور «طه حسن» عام 1936، والذي قرأته في أيام دراستي في الجامعة بمصر كان ذلك في صيف الإسكندرية عام 1990. والظن أن «محمود درويش» قد قرأ كتاب «طه حسين».

كان ذلك بين الأعوام 1995 و1999، والتي شهدت نموا ثقافيا في فلسطين، والذي لم يرق لمن أراد ليس فصل فلسطين عن العروبة، بل استلابها بالتدريج.

ذلك إذًا هو الوصل والتواصل الذي يسعى آخرون إلى تقطيعه.

استنكر محدثي فجأة ما ذكرته عن أن فلسطين هي جزء من الأمة العربية، نافيا أمرين: الأول انتسابنا إلى العرب، والثاني أنه ليس هناك أمة عربية واحدة.

كان ذلك في أواخر التسعينيات مع شخصية أوروبية، على هامش ندوة سياسية عقدت في رام الله عام 1999، أي قبل 26 عاما. فوجئت وقتها، وأنا ابن 32 عاما انفعال هذا الأوروبي، الذي تحدث عن وجهة نظره منزعا، بل وصل به الأمر إلى لومي كيف أفكر هكذا، مثيرا انتباهي إلى أن شخصية الفلسطيني الثقافية تختلف عن الشخصية الثقافية العربية.

- لكنني أود أن أذكرك بما تعرفه عن الاتحاد الأوروبي!
- !.....!

- أستغرب سيدي استغرابك من كون شعبنا جزءا من الأمة العربية، والتي ترتبط شعوبها ثقافيا بأكثر مما ترتبط به شعوب أوروبا. انتهى الحديث معه، لكنني وأنا أترك المكان بعد انتهاء الندوة، رحت في مونولوج بيني وبين نفسي، عموده هو ما ذكرته هذه الشخصية الأوروبية الزائرة لبلادنا والتي تظهر حرصها على مستقبل الشعب الفلسطيني.

لا أخفي حزني بالطبع لما آلت إليه أمورنا، وهو حزن له علاقة بمقتبل عمري، حيث وزع علينا معلم الاجتماعيات في منتصف



ومستقبلنا، بسؤال جرح ومجروح، لماذا يستكثر علينا الأوروبي أن نكون أمة بما بيننا من روابط، بينما يبيع لشعوب أوروبا بالاتحاد بالرغم مما بينها من اختلافات؟

اليوم وأمس لا يرى الاحتلال فينا شعبا، بل مجرد تجمعات سكانية، فمرة يقول «عرب إسرائيل» قاصدا فلسطيني عام 1948، ومرة عرب «يهودا والسامرة»، ويزاد الحزن والغضب، ليس حين يرانا الغرب أمنا العربية شعبا متفرقة، بل لأننا تقبلنا ذلك.

وكما كنت قويا بوطني الكبير، وأنا أشاهد خارطة بلادنا، فقد كنت دوما وما زلت أقوى بالثقافة العربية الإنسانية، والتي شكلت على مدار قرون صعبة، فيما مضى، ووصولاً إلى الآن، ضماناً للبقاء أكان ذلك في عهود الاحتلال القديمة أو الحديثة.

تلك هي الثقافة، أدبنا ولغتنا، وتراثنا وعقيدتنا الروحية السمحة التي تحرّم الاعتداء والتجاوز، لا التي غاياتها غير الإنسانية تبرر أفعالها المشينة.

تلك هي عناصر التكوين الأولى، والتي تستمر عبر مراحل عمرية، لتعميق الثقافة العربية في صدور أبناء العربية وبناتها، والتي من خلالها نبقي، حتى لو تعرضنا لهزائم ونكسات.

واليوم، في ظل ما نحياه جميعا، فليس لنا إلا ثقافتنا كحاضنة وحديّة أصيلة لنا، نتماسك ونقوى خلالها، فيكون بقاؤنا مرهونا بنا؛ باستئناف ما بدأناه من إعادة الاعتبار لثقافتنا، وهي التي تعيد الاعتبار لنا، ولإزادتنا.

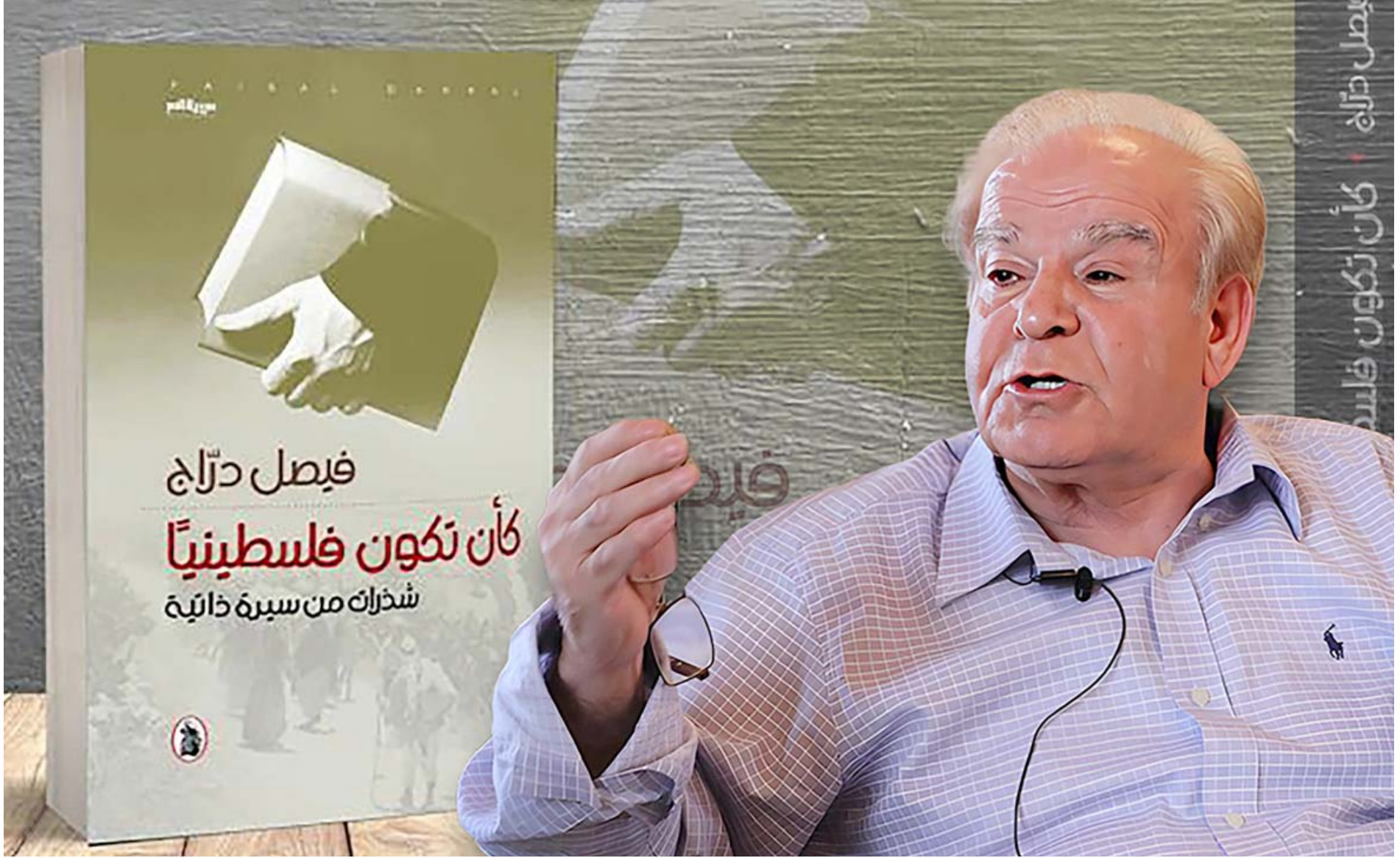
السبعينيات خريطة الوطن العربي «الصماء»، والتي وقتها لم أعرف لم وصفت بهذا الوصف.

لم أكن قد عرفت معنى الأصم ولا الصماء؛ فقد كنا نصف من لا يسمع بـ «الأطرش»، لكننا رحنا نتعامل مع الخارطة التي حضر فيها الوطن العربي، من خلال الدول العربية، والتي لاحظت فيها ما صرنا نعرفه فيما بعد بالحدود، والتي ظهرت هندسية في مواقع كثيرة.

وقتها فرحت كطفل صغير بأن وطننا كبير، وأن فلسطين بلدي المحتلة هي جزء من هذا الوطن، حيث كانت تلك الخرائط قد عنونت: بخارطة الوطن العربي الكبير. والمهم أننا بالرغم من عدم فهمنا لمصطلح «الصماء»، إلا أننا رحنا نكتب أسماء بلادنا العربية، ومنها الأردن التي كانت عاصمتها «عمان» بشكل خاص سائدة في قريتنا، بسبب أن نصف القرية قد نزحت إلى شرق نهر الأردن خلال هزيمة عام 1967، ومصر التي كان أخي الأكبر يدرس الطب فيها. وصرت أربط كل بلد بما عرفته من معلومات قليلة، فقد عاد صيفا أطفال الأقرباء من السعودية والكويت، وكلما كبرنا قليلا صرنا نتعرّف على بلادنا، فعرفنا سلطنة عُمان من خلال مسلسل البحار المستكشف «أحمد بن ماجد»، وهكذا.

ما زلت وأنا الخمسيني أتذكر فرحة الطفولة بوطني العربي الكبير، وبكل الأغاني والأشعار التي رددت اسم الوطن العربي. لقد منحني الخارطة ونحن جزء من هذا الوطن الكبير أملا وأمانا.

لقد أعادني ذلك الأوروبي إلى طفولتي، ووضعني في حاضرتنا



«فيسل درّاج وذاكرة» لا تمحى..

قراءة في كتاب «كأن تكون فلسطينيا»

يعود، يسترسل في سرد حكاية تهجير القاسية، حين اقتُلِع من قريته «الجعونة» وهو لم يكمل الخامسة من عمره الغضّ؛ ليجد نفسه وقد ألقاه قدر اللّجوء في بلدة «جوزة» الشّوريّة، التي مدّت له ولأسرته ذراعيها، واحتضنتهم بين أهلها من الشّركس والتركماني. وبعد سنوات، حطّت الأسرة رحالها في دمشق، فكانت له محطة جديدة صقلت فكره، استلهم من سطور الكتب نورا، ومضى يحدثنا عن أيامه الجامعيّة، وكيف أنار أساتذته طريقه، وتركوا في حياته بصمات لا تمحى.

يكتب (ص 163): «كانت الجامعة كتابا جميلا، صفحاته من نور، وسطوره من حكمة.. ولها جلال الأبوّة». كان ينظر إلى الكتب في شبابه بعين ملؤها التّبجيل، يرى فيها كنزا ثمينًا وملذا لجيله، يقول (ص 59): «كانت الكتب في شبابتنا كيانا هائل القامة، أثير القوام، مضيئًا.. أليف الصّوت».

يسرد شغفه بباريس (ص 57)، أسطورة الثّور التي سكنته قبل أن يزورها، يصف نفسه ورفاقه وهم يلودون بكتب فلسفيّة صعبة، مؤمنين بأنّها مفتاح الحكمة، يتذكّر أساتذته بهيبة العلماء، ويدرك في النهاية كيف تمرّق داخل السّفر الأوّل أكثر من سفر، فمن رفاقه من استقرّ، ومنهم من سقط في الطريق، وآخر اقتصد في أحلامه؛ ليجد نفسه في النهاية وقد عرف أنّ مدن الفضيلة ليست سوى وهم، يتبدّد بين ثنّيا الكتب، تاركا وراءه تجربة تعيد صياغة الإنسان.

كما يستعرض الأحزاب والأطر السياسيّة التي سادت، يحلّل المرجعيّات الفكرية التي شكّلت وعيه، ويحلّق في فضاء علاقاته الأدبيّة المتينة مع قامات كالروائيّ عبد الرّحمان منيف، والمسرحيّ سعد الله ونّوس.

الاستقرار، بالإضافة إلى الثّقافة والكتابة والمعرفة، مؤكّدا التزامه الرّاسخ بقضايا أمّته وشعبه.

في كلّ فقرة، ينفّس الغبار عن صور لأناس مرّوا بحياته، جمعتهم بهم الأقدار أو الصّدف العابرة، أو رباط العمل المقدّس، أو شغف الكتابة التي لا ينضب. يستذكّره بوفاء، بأسمائهم وملامحهم التي لا تزال محفورة في ذاكرته، يصف وجوههم وأصواتهم وحركاتهم، ويتعمّق في تفاصيلهم ومواقفهم وكتاباتهم وإصداراتهم. يحكي عن طبيعة العلاقة التي ربطته بهم، والفترة التّاريخيّة التي شهدت وفاتهم، فيجعلك تراه من خلال عيون الآخرين، مظهرًا قدرة على صياغة سيرة لا تقتصر على الذات، بل تشمل الآخرين في مدارها الوجوديّة.

ولأنّ الكتابة «ذاكرة تسجّل ما تعرّث عليه في الطّريق» (ص 18)، يتحدّث عن أدباء عرب اهتمّوا بالقضيّة وكتبوا عنها، منهم: مظفر النّوّاب، نزار قبّاني، ممدوح عدوان، جمال الغيطاني، بهاء طاهر، صنع الله إبراهيم، واسيني الأعرج، كاتب ياسين، وغيرهم. وذكر السيّد فيروز (ص 19)، التي شتدت لفلسطين.

وعن النّكبة فهو لا يكتب بوصفها حادثة تاريخيّة عابرة، بل يجعل منها نقطة ارتكاز تحدّد ملامحه، يحوّل الألم الفرديّ إلى مرآة تعكس معاناة شعب سلبت منه حقوقه، فبات اللّجوء قدرا، والغربة وطنا، وهو لا يتحدّث فقط عن نكبة وقعت في الماضي، بل يتحدّث عن جرح مفتوح، يعيد الزّمن نزفه كلّ يوم، فعندما يصف أحلامه التي تلاشت في زحمة المدن، نشعر بمرارة الأجيال التي نشأت بعيدة، وأدركت أنّ الحلم الوحيد التي لا يتجدّد هو الوطن.

يُقلّب صفحات أرض سلبت، وزمن ولّى ولن

لقد وصلني هذا الكتاب، حاملا توقيع الأنيق وإهداءه الكريم، فكان أيقونة تضاف إلى مقتنياتي الأدبيّة، فشكرا لهذه القامة التّقديّة على هذا الكتاب الثّري.

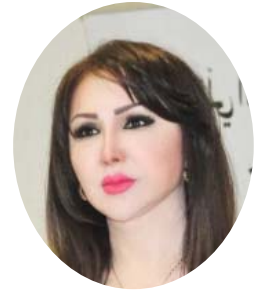
يضمّ هذا السّفر الأدبيّ تقدّما، استهلّ بطرح سؤال مهمّ (ص 11): «هل يستطيع فلسطينيّ أن يكتب سيرة ذاتيّة؟». يقول: «يأتي الجرح من سيرة لا تُكتب بصيغة المفرد». «قد تبدو الإجابة شائكة الأطراف، إن كانت علاقة الكاتب بأرضه ضيّقة المساحة». «وما يضاعف الصّعوبة، عجز الذاكرة، حتّى لو رُممت، ففي كلّ لاجئ حكاية، والحكايات لا تلبّي الذاكرة دائما».

بعد ثمانية فصول، يُتوّج هذا الكتاب بخاتمة موجزة، تنبئ بجزء ثانٍ يكمل مسيرة هذا العمق الفكريّ، وينهي سطره بإجابة أخرى على السّؤال ذاته المطروح في المقدّمة، فيقول (ص 318): «أنّ يكون الإنسان فلسطينيًّا، يعني أن يدرك أنّ نكبته الأخيرة ليست بأخيرة».

أمّا فصول الكتاب، فهي بمثابة عالم يضمّ بين جنباته عددا من المباحث الفرعيّة؛ ليغوص القارئ في عوالم من الفكر والتأمّل، في مقتطفات من حياة الدّكتور «درّاج».

تبدأ حكايته من النّكبة، حيث غادر قريته طفلا، يشتعل شوقا إلى الوطن، يتوق إلى ألفة كانت، وسكنية غابت، وطفولة متروكة على قارعة العمر المهاجر. يهرب من وحشة الحنين إلى أمان الكتابة، حيث الوطن البعيد ينهض من رقاد الدّكرى، ويلوح له بأرض لم تبارح مخيلته.

يأخذنا معه في رحلته عبر البلدات والمدن التي أقام فيها، متناولا بعمق قضايا فكريّة شغلت باله، على رأسها الاغتراب والغربة، واللّجوء وعدم



صباح بشير
روائيّة وناقدة من فلسطين

في رحاب الذاكرة، تُنسج خيوط الزّمن؛ لتحمل عبق الماضي وأمل المستقبل. بالنّسبة للفلسطينيّ، فالذكرى تتخطّى استعادة أحداث مضت، فهي نبض حياة وروح تأبى النّسيان، هي الحكاية التي يرويها الجدّ لحفيده عن أرض السّنابل والزّيّتون، ورائحة الحبّ الرّزّعتر التي تعطر الرّوح، وخبز الأمّهات التي يحمل نبض العشاق الأزلي للأرض، وأصوات الفرح التي كانت تتردّد في ليالي الأعراس.

الذكرى هي الوفاء والأمانة التي يحملها كلّ فرد منّا على عاتقه؛ لتبقى شعلة الأمل متّقدة في دروب العودة، مؤكّدة على أنّ الأرض والإنسان صنوان، لا يمكن فصلهما. وكما يروي الفلسطينيّ حكاية أرضه من خلال ذكرياته، يخطّ النّاقد الكبير الدكتور «فيسل درّاج» سيرة حياته من ذاكرة حيّة نابضة، يسطرّها في ثلاثمئة وثمانية عشرة صفحة بليغة، تنفّست حروفها من أروقة المؤسّسة العربيّة للدراسات والنّشر عام (2024)، خطّها بمداد من تجربته الثّريّة، ليرسم بصدق وشفافيّة ملامح مسيرته الفكرية والإنسانيّة.

مساهمة | 23

السيرة، متجاوزة مكانة الأفكار العابرة؛ لتغدو «موتيفا» متجذرا وأداة نقدية تفكك الواقع، وتكشف أن الألم الشخصي ليس إلّا صدئ للألم الجمعيّ.

هذا الموتيف يشكّل بنية السرد العميقة، ويؤكد أن الهوية الفلسطينية قد تشكلت في ظلّ هذا الثالوث، التي يوضّح أن النّفي ليس جغرافيا فقط، بل هو نفي للذّات والهويّة، فالكاتب يروي اللّجوء كحالة وجوديّة تبعه، وتعيد تعريف علاقته بالعالم، يدوّن ما انتزع منه، مؤمنا أن الثقافة حصن منيع، فيستحضر سيرة لم تحبّ جذوتها، وذاكرة تمنح الأمكنة صوتها؛ لتكون بوصلة للوعي وسجلا للوقائع والأحداث. وفي هذا كلّها، يتجلى سلطان اللّغة التي يعيد تفسير الواقع، ويصوغ معنى الوجود في زمن النّيه والخذلان، فاللّغة هي عون الرّوح في منفاها، وأداة البناء التي يقيم بها الكاتب وطنا فوق الورق.

أما أسلوبه، فهو أدبيّ بديع وغنيّ، يحر في عمق المعنى بسلاسة، يحمل القارئ في رحلة من الأفكار والمشاعر، بعيدا عن أيّ تكلف أو تعقيد، لا يطغى عليه الجانب الفكريّ ولا يبتعد عن رصانة المعرفة التي تثري الوجدان وترتقي بالفكر.

ما يميّز هذا الأسلوب، هو عنصر التشويق التي ينساب خفية بين السّطور، إذ لا يكتفي الكاتب بسرده للوقائع، بل يبت فيها روحا من الترقّب؛ ليتحوّل النّص من سيرة إلى رحلة استكشافية، يُقي العقل والقلب في حالة من اليقظة حتّى النّهاية.

لقد ابدعت هذه السّيرة بشقيها الذّاتي والغيريّ، في مداراتها تتشكّل الأنا من جديد، معبّرة عن عمق الهويّة وفردا الخصوصية، هي مرآة متعدّدة الأبعاد تعكس جوانب الكاتب الخفيّة والظّاهرة، كما اشار إلى ذلك عمالقة في هذا المجال، أمثال: جيمس أولني، جورج غوسدورف، ودوبروفسكي، وغيرهم.

على هدي هذه الرّؤى، أضفى «فيليب لوجون» طابع الميثاق، حيث يلتزم الكاتب بأمانة السرد وصدق النّقل، ويتوقّع القارئ منه هذا الصّدق، كعهد من الوفاء بينهما.

في هذا الكتاب.. يتلأأ هذا الفهم العميق للسّيرة، يبنى جسرا من الوعي المشترك بين الأنا والآخر، فيجمع بين ما هو شخصيّ وما هو وطنيّ، يعزّز ثقة القارئ، مسلّطا الضّوء على فريدة السّيرة الفلسطينية وتشابكها الوثيق، مع الذاكرة الجمعيّة وحكاية الفرد ومأساة شعب بأكمله.

فيصل درّاج.. الكلمة والأثر

في نهاية رحلتنا مع الدّكتور «فيصل درّاج»، تتجلى لنا سيرته عملا فريدا، يعكس نضجا استثنائيا. هي إضافة نوعيّة للمكتبة العربيّة، وبصمة تثبت أن الكتابة فعل مقاومة، وأنّ الذاكرة درع حصين لا يُحترق، وأنّ الجسد قد يغادر الأرض، لكنّ الرّوح تبقى متجذّرة فيها، وأنّ الفلسطيني لا يملك ترف نسيان نكبته، لأنّه باختصار يحملها معه أينما ذهب؛ ليشهد بوجوده على قضية لن تموت. وفي الحقيقة، لا يمكننا في هذه العجالة أن نحيط بكلّ ما جاء في هذا الكتاب الثريّ، التي يفوق محتواه حدود مقالة كهذه، فهذا العمل يحتاج إلى دراسة تتقّص أبعاده المختلفة، فهو مرجع فكريّ وأدبيّ، يستوجب الوقوف عنده، وقد حاولت أن أقدم لكم ما تيسر لي من إيجاز، لعلّ هذا الإيجاز يفتح شهيتكم للاطلاع على هذا الكتاب القيم، والغوص في عوالمه الفكرية والأدبية، ففيه من الفائدة والمتعة ما لا يمكن حصره.

نعتزّ بهذه القامة النّقدية الكبيرة التي نتعلّم منها كلّ يوم، نعبر عن فخرنا بمسيرته الملهمة، ونشكره على عطائه.

يقدم إجابة جامعة تعبّر عن جوهر الانتماء، فيكتب: «أن يكون الإنسان فلسطينيا، يعني أن تحفظ ذاكرته ما عناه في المنفى، ألا يسقط في إقليميّة خائبة تنكر العرب والعروبة، وأن يرى الثقافة في القيم والأخلاق، ويدافع عن التّنوير والاستنارة». يتابع: «أن لا تحرّر دون الاعتراف بالمرأة كيانا فاعلا حرّا مستقلا، لا يحتاج إلى ذكوريّة الرّجل، ووعظ أدعياء الفضيلة».

أوجاع الغربة.. من اللّجوء إلى الاغتراب

على قارعة الذاكرة، حين يسرد الغرباء أحزانهم، يصف حال اللاّجئين الفلسطينيين في ذاك الزّمان، فيقول (ص 38): «يموتون إن اقتربوا من الوطن، ويموتون إن ابتعدوا عنه، ويموتون أكثر، إن هجسوا بعبد القادر الحسيني، المقاتل التي استشهد على حدود القدس». والذي تتعلّم منه (ص 27): «أنّ اللّقب العلميّ لا يصنع وحده مثقفا، وأن لا ثقافة في الكلام الفصيح، ولا في أهازيج الحروف المختارة، وأنّ الثقافة فعل أخلاقيّ مسؤول، لا يقتصر بمثقف ضيق الشّهرة أو عريضها».

يتساءل (ص 41) عن كنه الأوجاع التي تخلفها الغربة، وعن أشواكها التي تنغرس في الرّوح؛ ليضع حدّا بين نوعين من الغرباء: أولهما، هو ذلك الغريب التي اختار غربته، باحثا عن جديد في عالم تتعدّد فيه الوجوه والثّقافات. أمّا ثانيهما، فهو ذلك الغريب التي اقتُلِع من عالمه اقتلاعا، وقُدِف به إلى فضاء مجهول.

على غير موعد، فاجأه سؤال من غريب ذي حال رقيق، فبدأ درّاج يسائل ذاته (ص 41): «لماذا أخشى حديث الغربة، وأهاب النّزول داخلي؟».

يقرّ بأنّه اختزل الإجابة واكتفى بالقول: «لك أن تقرأ رواية نجيب محفوظ، (اللّص والكلاب)، التي سردت مآل غريب باحث عن العدل، صيّره الزّمن ضحية». وأردف: «لك أن تعرف رواية (ألبير كامو) عن الغريب التي ضاق بكلام الآخرين، وزهد بإلقاء نظرة أخيرة على وجه أمّه الرّاحلة». وأضاف: «والأقرب إلى سؤاليك، رواية غسان كنفاني (رجال في الشّمس)، عن لاجئين تاهت خطاهم، وبحثوا عن نعمة مستحيلة، أودت بهم إلى الهلاك». يعود إلى الغربة، فيقول (ص 42): «إنّ الغربة تنهش بعنف روح الغريب، يخاف وينكمش وينزوي ويتضاءل، يتقلّص وينحسر، ويلوذ بما لا يرى».

يقول أيضا (ص 43): «اللاجئ متهم في وطنيته، متهم إن بقي في وطنه أو خرج منه، في الحالة الأولى خاضع جبان، وفي الثانية متطّفل، وواقع الأمر أنّ غربته خطيئة، جاء بها عنف التّاريخ، ومأساة صدرت عن عماء الوجود».

يطالعه الصّديق كمال أبو ديب بسؤال (ص 48): «ما الفرق بين منفي اللاّجئين وغيره من المنافي؟». فيجيب: «منفي البعض أشدّ قسوة من غيره، أمّا المنفي الفلسطينيّ، فالأكثر بؤسا في المنافي، إنّه إقامة في الالاقامة». «المنفي يُعاش ولا يعرّف، حال الحكايات، يفيض معناها على سردها».

وكي لا نفقد الذاكرة أو تأكلنا الضّباع، على حدّ قول الأديب الرّاحل سلمان ناطور، يكتب درّاج (ص 36): «الذاكرة سجلّ الرّوح»، وعن أهمّيّتها يقول (ص 72): «الفقد والحرمان يلزمان الفلسطينيّ بانتظار مرير، إن سقط من الذاكرة، زاد نقص الفلسطينيّ نقصا، وانهدم كيانه». ويكتب (ص 85): «تظلّ الذّكريات الحاملة عزيزة على قلوب المهزومين».

يتناول أسئلة اللاّجئ قائلا: «كيف كنت قبل اللّجوء؟ وما التي أصبحته بعده؟ وهل كنت بين الزّمنين أشبه غيري من غير اللاّجئين؟».

السّيرة.. نبض الوطن وذاكرته

ترسّخ الذاكرة واللّجوء والمنفى في هذه

الصّباح لها جبين» (ص 294).

تطرق بعد ذلك إلى رواية «أديب» لطفه حسين، واصفا إيّاها بعمله الرّوائي الأكثر إقناعا، ثمّ انتقل إلى رواية «في سبيل التّاج» للمنفلوطي، و«الأجنحة المتكسّرة» لجبران خليل جبران، ورأى في الأدباء الثّلاثة رغم الاختلاف، قادة للفكر واللّغة، إذ أسسوا بأساليبهم لفردانيّة مبدعة، وقلق في الوعي، لا يختزل الحياة في موضوع واحد، بل يدرك أنّ الكتابة اعتراف بالذّات، وحوار عميق مع قرّاء لا يفصلون بين الكتابة والحياة.

استعرض ما قرّاه من أعداد لمجلّات «الرّسالة» و«الرّواية» و«الهلال»، ومجلّة «الثّقافة» التي كان يصدرها المؤرّخ الأديب أحمد أمين. ثمّ سرد محاولاته لكتابة القصّة القصيرة التي هربت منه في بداية الطّريق، ومسح مفارقاتها بدموع المنفلوطي في كتابه «النّظرات»، مدركا (ص 299) «أنّ الأسلوب يتكوّن في عمليّات الكتابة، وأنّ من لا أسلوب له، لا شخصيّة له، وأنّ الكتابة موقع لعمل ونظر طويلين، لهما شبه بداية، ولا نهاية لهما».

سيرة الأسئلة.. رحلة في عمق الذّات الفلسطينيّة

أما عن الأسئلة الوجوديّة، فيعجّ هذا الكتاب بالأسئلة التي تجول أصدائها بين جنبات العقل والقلب، أسئلة فكريّة وإنسانيّة وفلسفيّة، يطرحها درّاج على ذاته، وعلى من تقاطعت دروبه معهم من أصدقاء وزملاء للحرف والقلم.

لقد ظلّ سؤالان يطاردانه كظله التي لا يفارقه؛ الأوّل: «لماذا أصبحت لاجئا؟» فيرجع الإجابة إلى حقيقة أزليّة، تثبت أنّ القوّة غالبا ما تنتصر على الحقّ، وأنّ منطق الغلبة يفرض نفسه على ميزان العدل.

أما السّؤال الثّاني، فكان أكثر عمقا وإيلاما: إذ «كيف يتكوّن الإنسان لاجئا في عالميه الدّاخليّ والخارجي؟» وفي الإجابة عنه، يرى أنّه عصيّ على التّفسير؛ لأنّ الإنسان لا يدرك الأسباب الحقيقيّة التي أوصلته إلى هذا المصير، فهو يترنّح تحت صدمات الواقع التي لا ترحم.

في هذا السياق، يستشهد بقول خليل السّكاكيني، التي يلقي بظلال قاتمة على تحولات القيم، حين قال: «ربّما يأتي يوم تصبح الخيانة فيه وجهة نظر».

أما صادق العظم، فقال ردّا على سؤال درّاج (ص 97): «ما التي يجعل الملبّس يهزم الواضح؟» فجاء في ردّه: «يأتي الجواب من فساد الأزمنة، التي يجرف كلّ شيء». ويمضي في رحلته الاستفهامية، ليسائل ذاته (ص 19): «ما معنى أن يكون الإنسان فلسطينيا؟».

يمتدّ حديثه ليشمل رفاق دربه من الأدباء والمفكرين الذين شاركوه المسيرة، أمثال: حيدر حيدر، غالب هلسا، طاهر وطّار، غائب فرمان، محمد دكروب، خالد أبو خالد، جمال الغيطاني، مهدي عامل، ونزار وحسين وكريم مروة، وغيرهم. ويستحضر صور مفكرين وشخصيات ثقافيّة وأدبيّة عديدة ممّن أضاءوا دربه وفكره، من بينهم: غسان كنفاني، إميل حبيبي، جبرا إبراهيم جبرا، إلياس خوري، فواز طرابلسي، حبيب صادق، معين بسيسو، إحسان عبّاس، أنيس صايغ، ياسين الحافظ، ناجي علّوش، سليمان صبح، رُيف خوري، وغيرهم.

أيضا، يزخر الكتاب بأسماء غربيّة لامعة في سماء النّقد والفكر والأدب والثّقافة العالميّة، حيث تضمّن إشارات إلى مؤلّفاتهم وإصداراتهم، وبعض مآثرهم أو مواقفهم البارزة.

يشير إلى مبادرة ثقافيّة جمعته بمنيف ووتّوس، ويتحدّث عن مجلّات: «الرّصيف»، «الطريق»، «الهلال المصريّة» وغيرها.

يستحضر علاقته بالشّاعر محمود درويش، مُستعيّدا بداياتها، والعمل الذي جمعهما في بيروت بمجلّة «شؤون فلسطينيّة»، يتحدّث عن تعاونهما المثمر في مجلّة «الكرمل»، ولا يغفل عن رسام الكاريكاتير ناجي العلي، والشّاعر عزّ الدين المناصرة.

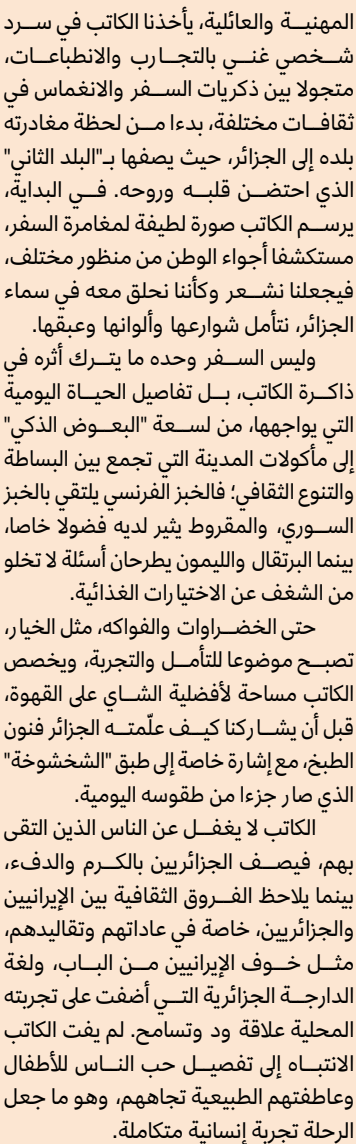
يبرز محطّات حواريّة تلامس قضايا أدبيّة ووطنية وثقافيّة، كاشفة عن بصيرة حادة. كتب عن الأديب إلياس فركوح، مستذكرا حوارا دار بينهما، حين سأله فركوح (ص 268): «من هو الأديب الأخلاقي؟»، ليجيب درّاج: «هو التي يكون أخلاقيا داخل الكتابة وخارجها، يحترم الكتابة ويحترم صورته بين القرّاء».

يتحدّث بعد ذلك عن فايز الصّياغ، التي أجاب على سؤال درّاج (ص 274): «ما هي الثّقافة؟»، قائلا: «الثّقافة هي القيم والأخلاق، وما يفصل بين الخير والشرّ، هي اقتراحات معرفيّة، تنسّد إصلاح الخطأ، وتعترف بالجديد والقديم». ثمّ يروي دهشته (ص 294)، وهو في العاشرة من عمره، حينما استوقفه من معلّمه تعبیر «أبطال القلم»، فتساءل في نفسه: «كيف يكون للقلم بطولة، وهل هناك بطولة من حبر وورق؟»، وحين سأل معلّمه عن أبطال القلم، أجاب: «إنّهم قادة الفكر، المدافعين عن الحقيقة والفضيلة وسلامة اللّغة».

ترسّبت كلمات معلّمه في ذاكرته، ثمّ خبا بريقها مع رحيل الطّفولة، التي كان يراها زمنا متسامحا يجمّل الأمكنة، لكنّ الشّيوخوخة أتت لتساوي بين الأزمان والأمكنة، وتبرهن له «أنّ العمر ليلة كان



الزائري يجد الجيم المفقود



الدين بن عطية لدعمه ومراجعتة لبعض الأخطاء اللغوية، مؤكداً أن هذه المقدمة ليست مجرد سرد لتجربة دبلوماسية، بل شهادة إنسانية على حب الجزائر، وتقدير شعبها وثقافتها، وتجربة شخصية جمعت بين العمل الصحفي والإحساس العميق والصادق بالوطن الثاني.

في رحلة متميزة عبر تفاصيل الحياة

أقيمت الندوة يوم السبت 11 أكتوبر 2025 على الساعة الثانية بعد الزوال بمكتبة الاجتهاد، وسط حضور عدد من الأكاديميين والمثقفين والإعلاميين، في إطار تفعيل الحوار الثقافي وتبادل التجارب الفكرية بين الشعوب.

تخللت الندوة مداخلات من بعض الحضور، وقد ألقى، الأستاذ عز الدين بن عطية، مدير جريدة الأيام نيوز، كلمة بالمناسبة رسم فيها مسار رحلة البحث عن "الجيم" مع الكاتب خلال فترة عام كامل، التزم فيها الدكتور محمد رضا زائري، بنشر عمود صحفي كل يوم أحد.

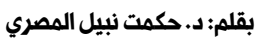
ولقد حرص المؤلف محمد رضا زائري، المستشار الثقافي الإيراني بالجزائر، على أن يترك بصمته الأدبية والشخصية في الترويسة المرافقة لغللاف كتابه، فكتب عبارة لافتة تعكس روح الكتاب وتُبعده الرمزي، جاء فيها: "القبلي زائري، بنقمة جيم ليصبح جزائري، فجئت إلى الجزائر بحثاً عن الجيم".

هذه الجملة المكثفة تختزل رؤية الكاتب الذي أراد من خلالها التعبير عن حالة التلاقي الثقافي والوجداني بين إيران والجزائر، وعن رحلة البحث عن الهوية والمعنى في فضاء إنساني مشترك. فهي ليست مجرد جملة افتتاحية، بل إشارة رمزية إلى انصهار التجارب وتلاقح الحروف مع الوجدان، حيث يتحوّل الحرف إلى جسر بين الشعوب والثقافات.

مقدمة كتاب محمد رضا زائري، تمثّل مدخلا دافعا إلى تجربته الإنسانية والثقافية في الجزائر، حيث يروي كيف بدأت رحلته بعد تعيينه مستشارا ثقافيا للجمهورية الإسلامية الإيرانية في الجزائر، وكيف أن خبرته الصحفية الطويلة التي امتدت لأكثر من ثلاثين عاما ساعدته على التواصل مع وسائل الإعلام الجزائرية وفهم المشهد الإعلامي والثقافي عن قرب. لم يكن هدفه مجرد أداء مهام دبلوماسية، بل كان يسعى للغوص في تفاصيل الحياة اليومية

تتقدّم أسرة مؤسسة "الأيام" بأجمل التهاني وأخلص التبريكات إلى الزميل "عبد الحليم معمر" بمناسبة إشراق شمس جديدة في سماء عائلته. نسأل الله العلي العظيم أن يُثبت المولودة الجديدة "كاتيا" نباتًا حسنًا ويجعلها مفتاح سعادة وقرّة عين لوالديها وكل أهلها. والله يديم الأفراح والبهجة في بيت "عبد الحليم"، وعقبال قبيلة من البنات والبنين.

فرح حذر بعد عامين من الحرب



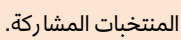
ظَلَّ المجتمع الغزي متماسكا بشكل لا فت، يُعيد تنظيم حياته في كل مرة وكأنه يولد من تحت الركام.

سياسيا، يأتي وقف إطلاق النار بعد ضغوط عربية ودولية متزايدة، ومحاولات دؤوبة لإعادة إدماج غزة في مسار سياسي جديد يعيد ترتيب الأوراق الفلسطينية الداخلية. ويبدو أن الوساطات التي قادتها عدة دول عربية نجحت في دفع الأطراف نحو هدنة طويلة الأمد، دون أن تُحسم القضايا الجوهرية مثل الإعمار، ورفع الحصار، ومستقبل الحكم في القطاع.

اجتماعيا، تعكس ردود فعل الغزيين تعباً جماعياً وحسرة على سنوات الفقد والتهجير، لكنها في الوقت ذاته تعبّر عن تمسّك فريد بالأمل... فقد تحوّل الفرح في الشوارع إلى رمز للصمود أكثر منه انتصارا سياسيا. فبينما يحتفل الناس بوقف النار، يدرك الجميع أن طريق التعافي ما زال طويلا، وأن غزّة تحتاج اليوم إلى أكثر من هدنة... تحتاج إلى أفق سياسي واقتصادي يعيد للإنسان الغزي حقه في الحياة الكريمة.

في المساء، وبين أصوات المآذن والأغاني الوطنية التي صدحت من مكبرات الصوت، كان كثيرون يتحدثون عن الغائبين. فكل بيت في غزّة له قصة، وكل شارع يحمل اسماً لشهيد أو طفل لم يعد. ومع ذلك، كان في الأجواء ما يشبه الولادة الجديدة – شعور بأنّ الحرب قد انتهت، ولو مؤقتاً، وأن الحياة رغم كل شيء، ما زالت ممكنة. وهكذا، تقف غزّة اليوم على مفترق طرق: بين ذاكرة الحرب ووعود السلام، بين الألم والرغبة في النهوض. أما الناس، فهم وحدهم من يدفعون الثمن في كل مرة، لكنهم أيضاً وحدهم من يكتبون بدموعهم وإبساماتهم رواية البقاء.

لهذا السبب.. مباراة أوغندا حاسمة للخضر رغم التأهل!



ويرى المتابعون أن الفوز بنتيجة مقنعة أمام أوغندا سيسمح المنتخب الجزائري نقاطا إضافية مهمة في التصنيف العالمي، مما قد يساهم في تجنّب الوقوع في "مجموعة الموت" خلال كأس العالم المقبلة.

ويحتل "الخضر" حاليا المركز 38 عالميا، مع فرصة حقيقية للتقدّم عدة مراكز في حال تحقيق الفوز، وربما تجاوز منتخب باراغواي الذي يحتل المرتبة 37 وقد تعادل وديا في آخر مباراة أمام اليابان بنتيجة (2-2).

على الرغم من أن المنتخب الوطني الجزائري ضمن تأهله رسميا إلى نهائيات كأس العالم 2026، إلا أن مباراته المقبلة أمام منتخب أوغندا لا يمكن اعتبارها شكلية، بل تنكسي أهمية كبيرة على الصعيد الدولي.

فنتيجة هذا اللقاء ستؤثر بشكل مباشر على تصنيف الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، وهو التصنيف الذي يُعتمد عليه خلال قرعة المونديال لتحديد مستويات